جامعة آل البيت

كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن

The impact of money growth on economic growth in Jordan

إعداد الطالب

شهاب هشام السمري

1670512002

اشراف الأستاذ الدكتور

حسين الزيود

قُدِمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

2018م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب: شهاب هشام السمري، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب : شهاب هشام السمري الرقم الجامعي :

التخصص : اقتصاد وتعاون دولي الكلية : كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن

The impact of cash growth on economic growth in Jordan

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية.

كما إنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو منسوخة من رسائل أو أطارح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت إلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

قرار لجنة المناقشة

أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن

The impact of cash growth on economic growth in Jordan

إعداد الطالب

شهاب هشام السمري

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. حسين الزيود	مشرفاً رئيساً	
أ.د. إبراهيم بطاينة	عضواً داخلياً	
د. زياد أبو ليلي	عضواً داخلياً	
د. اياد محمد الملكاوي	عضواً خارجياً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية اقتصاد وتعاون دولي جامعة آل البيت

ونوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2018

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى قدوتي الأولى، ونبراس الذي ينير دربي، إلى من أعطاني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارا به.....إلى أبي الغالي

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين..... أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى أخواني الذين هم ينبوع من العطاء وأخص منهم أخي لؤي السمري، الذين وقفوا بجانبي، وقدموا لي الكثير حفظهم الله ذخرا لي...

قد أشرقت شمسك في سماء حياتي، وكنتي نورا قد غطى على أحزاني وبدلها

أفراحاً، فقد أصبحت الحياة جميلة بوجودك معي. بابتسامتك التي ترتسم على محياكم الجميل حفظك الله لي... ومتعك بالصحة والعافية.

ودمتي لي

(زوجتي الغالية: حياة باعلوي)

الباحث

شهاب السمري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه فقد سدد الخطى وشرح الصدر ويسر الأمر فله الحمد كله وإليه يعود الفضل كله.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإنارة المهتدين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

واعترافا بذوي الفضل على أقدم شكري وتقديري لكل من مد لي يد العون والمساعدة في سبيل إتمام هذا الإنجاز العلمي المتواضع.

وأخص بالشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسين الزيود لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي لم يدخر جهداً في التوجيه والمساعدة ولكل ما أبداه من ملاحظات وإرشادات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إنجاز هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الأمتنان لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية عامة وأخص منهم الأساتذة في قسم الاقتصاد..

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الأمتنان لجميع أعضاء لجنة المناقشة لما قدماه لي من نصح وإرشاد.

الباحث

شهاب السمري

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب

الإقرار ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... ي

الملخص ..... ك

Abstract ..... ل

الفصل الأول الإطار العام 1

المقدمة 1

مشكلة الدراسة: 2

أهداف الدراسة: 2

أهمية الدراسة: 3

منهجية الدراسة: 3

نموذج الدراسة: 3

الفصل الثاني الإطار النظري والدارسات السابقة 5

أولاً: الإطار النظري 5

ثانياً: الدراسات السابقة: 32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث منهجية الدراسة 48
المقدمة: 48
أسلـوب الدراســة: 48
الأساليب الإحصائية: 48
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات 52
المقدمــة: 52
اختبار سكون السلاسل الزمنية: 52
اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: 55
اختبار التوزيع الطبيعي 61
اختبار الارتباط الذاتي 62
اختبار تجانس التباين 64
تحليل الانحدار البسيط 65
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 67
النتائج : 67
التوصيات: 69
المراجع 70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	قائمة الجداول
1	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية
2	نتائج اختبار سكون البواقي
3	اختبار التكامل المشترك
4	نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR)
5	نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (VAR)
6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
7	نتائج اختبار الارتباط الذاتي
8	نتائج اختبار تجانس التباين
9	نتائج الانحدار البسيط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل
1	العلاقة بين التقدم التقني في السلعة والحد الأقصى لإنتاج السلعة في ظل ثبات الحد الأقصى للإنتاج
2	العلاقة بين تقدم تقني في السلعة والحد الأقصى لإنتاج السلعة في ظل تغير الحد الأقصى لإنتاج
3	العلاقة بين التقدم التقني في السلع وارتفاع الحد الأقصى لإنتاج باستخدام الموارد الإنتاجية نفسها
4	العلاقة بين سلع إنتاجية وسلع استهلاكية
5	اختبار شروط الاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد: شهاب هشام السمري

اشراف الأستاذ الدكتور: حسين الزيود

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مستوى نمو النقد المثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق اعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، واكبر زيادة في الدخل الوطني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبعد إجراء التحليل الاحصائي المناسب توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: وجود علاقة سببية من نمو النقد إلى النمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى نمو النقد، ووفقًا للنظرية الاقتصادية، فإن مستوى النشاط الاقتصادي مقاسًا بالناتج القومي الإجمالي الحقيقي يتأثر بالسياسة النقدية من خلال مضاعف هذه السياسة، كما بينت وجود تأثير معنوي لنمو النقد على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كانت أبرزها: طرح برامج اقتصادية وطنية تهدف الى توفير فرص العمل في مختلف القطاعات، والعمل على جذب رأس المال الوطني والعربي والاسلامي، من خلال ايجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الشفافية والتسهيلات الإدارية، التي تكفل مزيدا من التسهيلات، بما في ذلك اعفاء مدخلات الانتاج من الرسوم والضرائب.

الكلمات المفتاحية: نمو النقد، النمو الاقتصادي، الأردن.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The impact of cash growth on economic growth in Jordan

Prepared by: Shehab Hisham El Samri

Supervised by: Dr Hussein al-Zayyud

Abstract

The objective of this study is to try to identify the level of growth of the ideal cash to achieve the general economic objectives, since the general economic balance aims at achieving the highest yield in the national economy and the largest increase in national income. The study used descriptive analytical method, The study has many consequences: a causal relationship between the growth of cash and economic growth and the absence of a causal relationship between economic growth and monetary growth. According to economic theory, the level of economic activity measured by real GDP is influenced by the policy of The study recommended a number of recommendations, the most prominent of which were: the introduction of national economic programs aimed at providing employment opportunities in various sectors, and working to attract national, Arab and Islamic capital, through Creating an investment environment in which transparency and administrative facilities are available to ensure more facilities, including exemption of production inputs from duties and taxes.

Keywords: Growth of Cash, Economic Growth, Jordan

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

المقدمة

لا شك أن لنمو النقد دوراً مهماً وفاعلاً في مكونات والنشاط بشكل عام وعلى الاقتصاد الأردني بشكل خاص، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية إن نمو النقد هو الأكثر فاعلية، فالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، مثل رفع معدلات النمو، والوصول إلى التوظيف الكامل، واستقرار الأسعار، وتشير الدراسات بأن السياسات الاقتصادية، تنقسم إلى جزأين هما، السياسة المالية التي تعنى استخدام الضرائب والانفاق الحكومي، وأي مجموعة من الإجراءات تتخذها الدول بما يتصل بنفقاتها وإيراداتها، في حين تستخدم السياسة النقدية نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

كما يعب نمو النقد دوراً محوريا في التأثير على النشاطات الاقتصادية الحقيقية والاسمية وعادة ما يكون هذا التأثير ومعتمداً على طبيعة سلوك وإطار السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي.

يعد النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها معظم الدول؛ وذلك كونها تمثل تخليص الجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ ويعد أحد الشروط المهمة لتطوير المستوى المعيشي للمجتمع، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات تحسين حالها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المنظمات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي أصبحت عملية تحقيق مستوى تطور لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى جميع الدول الى تحقيق هدف اقتصادي أساسي وهو الوصول الى اقتصاد مسقر ومتوازن عن طريق رسم سياسات اقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي والعمل على إيجاد حلول للخروج من الأزمات الاقتصادية المختلفة واختلف الفكر الاقتصادي في تأثير السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي حيث أكد كينز في ثلاثينات القرن الماضي على فاعلية السياسات المالية وفي خمسينات القرن الماضي أخذت السياسة النقدية مكانها على يد الاقتصادي الأمريكي فريدمان زعيم المدرسة النقدية وهناك من نادى من الاقتصاديين بالمزج بين السياسة النقدية والمالية فعندما يتوصل واضعو السياسات النقدية الى وجود علاقة طردية بين كمية النقود والنشاط الاقتصادي فهذا يعني إمكانية استخدام السياسات النقدية كاداه فاعلة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

اكتسب النمو النقدي في الأردن في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة وخصوصاً بعد أن ازداد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وكان من نتاج ذلك أن ازدادت أثر النمو النقدي على عموم الاقتصاد، من هنا تتمحور مشكلة الدراسة في ضبابية العلاقات السببية والسلوكية القائمة بين النمو النقد من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على القرارات والسياسات الاقتصادية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي: ما أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة الكشف عن مستوى نمو النقد المثل لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق اعلى مردود على صعيد الاقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني.

بصفة عامة هدفت الدراسة إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه .

بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث إلى التعرف على أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أحد المواضيع الهامة في الاقتصاد، حيث تتناول أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الأردن، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توفير بعض الدراسات التطبيقية لمتخذي القرار في الأردن لكي تكون قراراتهم مبنية على نتائج بحث لتجنب اتخاذ قرارات خاطئة، أما في الجانب النظري فتكمن أهمية هذه الدراسة في أثراء المكتبة العربية في مثل هذا النوع من الدراسات نظرا لندرة مثل هذا النوع من الدراسات في الوطن العربي حيث الدراسات القياسية السابقة التي تعرضت لنفس الموضوع في الاقتصاد الأردني قليلة حسب علم الباحثين.

منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض للأطر النظرية للدراسة فيما يستخدم المنهج القياسي لاختبار فروض الدراسة، وقد اعتمد الباحث على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data ,) والتي تمثل بيانات الاقتصاد الأردني خلال فترة زمنية معينة، ولقياس العلاقة والتأثير بين **متغيرات الدراسة .**

مصطلحات الدراسة:

النمو الاقتصادي: هو الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج المحلي الاجمالي في بلد معين خلال فترة معينة (السيد،2015) .

عرض النقد money supply: هو مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة.

نموذج الدراسة:

للتعرف على أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في نموذج الدراسة، وذلك وفقا المعادلة التالية:

$$\text{Economic growth} = \beta 0 + \beta 1 \text{ Cash growth.} + e$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

Economic growth : النمو الاقتصادي .

Cash growth: نمو النقد

$\beta 1$: معامل الانحدار للمتغير المستقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري والدارسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرض للإطار النظري والدراسات السابقة الخاصة بالدراسة الحالية والتي هدفت للتعرف على أثر نمو النقد على النمو الاقتصادي في الاردن، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإطار النظري

تمكن البشر البدائيون من الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الطبيعة، ومع نمو القدرات البشرية، عرفوا أساليب إنتاجية جديدة تمكنوا من خلالها من الحصول على إنتاج أكبر من الطبيعة بجهد أقل نسبيًا من ذي قبل، وكنتيجة النمو السكان وكذلك تقسيم المجتمع إلى مجموعات ودول وتحديد الموارد المتاحة لكل فرد أو مجموعة من الأفراد، أصبح من الضروري استخدام هذه الموارد بطرق أفضل وأكثر كفاءة. وقد تطلب هذا تكوين رأس المال، والذي هو نتيجة لزيادة إنتاجية العمل (عجمية، 2000).

وبهذا المعنى، فإن النمو الاقتصادي هو تقدم المجتمع من خلال تطوير طرق إنتاج جديدة ورفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والقدرات البشرية وخلق منظمات أفضل وكذلك زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع (Bardhan, &Sharma,2018)

ان النمو الاقتصادي من المواضيع التي ركز عليها الفكر الاقتصادي منذ نشأته، حيث لا يمكن الفصل بين النمو والحقائق الاقتصادية التي ينشأ منها النمو، وان روافد النمو معروفة وواضحة وهي الزيادات في الكمية والنوعية للموارد بجميع اشكالها، وفي اغلب الخطط التي توضع للنمو تكون الغاية هي بلوغ المعدل المطلوب للناتج او دخل الفرد خلال الفترة المخطط لها، ولقد تركزت كل التطورات التي حصلت في نظريات النمو على المعلومات التفصيلية التي تبحث عن مصادر هذا النمو ووسائل التخطيط له (الزرري وبطارسة، 2015)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك ان العديد من الدول وضعت نماذج نظرية واختارت النموذج او التوليفة الافضل التي تحقق لها النمو، وفي بلدان اخرى وضعت جداول للتشابكات القطاعية في توازن النمو بين القطاعات المختلفة في اقتصاد الدولة والتغلب على الاختناقات وعدم التوازن في النمو بين تلك القطاعات، فضلاً عن الاستخدام الكفوء للبرامج الخطية كأسلوب لتحقيق التخصيص الامثل للموارد من اجل تحقيق معدلات النمو المرجوة (Alakaly,2011).

مفهوم النمو الاقتصادي:

قام مارتن بتجميع عدد من التعريفات للنمو الاقتصادي، بما في ذلك تعريف Bonnet ، الذي يعتقد أن النمو الاقتصادي هو مجرد عملية التوسع الاقتصادي التلقائي في إطار منظمات اجتماعية محددة ، ويقودها تغييرات كمية. كما يعتقد Arsolaheix أن النمو الاقتصادي ينطبق على البلدان المتقدمة اقتصاديا التي تتميز باستغلال مواردها المعروفة تقريبا، بينما يحدد شومبيتر ، النمو الاقتصادي كتغيير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل بسبب الزيادة الكمية في الموارد، يقدم تعريف كيندلبيرج للنمو الاقتصادي كمزيد من الإنتاج من خلال زيادة استخدام المدخلات وتغيير التركيبات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج . أخيراً يعرّف ماير النمو الاقتصادي باعتباره عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد على مدى فترة زمنية طويلة (خيكاني وموسوي، 2013).

حيث تختلف مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات النظر المعتمدة من قبل مؤيدي هذا المفهوم. وقد حدد البعض منهم النمو الاقتصادي بأنه "قدرة الاقتصاد على الإنتاج بمرور الوقت" (عباس ، 2011).

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه أثر زيادة مستمرة في إنتاج الثروة المادية (المسعودي ، 2010).

يعرّفها (سراج، 2016) بأنها زيادة في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" بالإضافة إلى ارتفاع في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف ايضاً بانه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسة وهي الارض والعمل ورأس المال والتنظيم(الجنابي،2015).

وهناك تعريف اخر وهو " الزيادة في اجمالي الدخل والإنتاج في بلد ما مصحوباً بالزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة (ابو احمد،2015).

مما سبق يمكن القول إن النمو الاقتصادي هو نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو نسبة الزيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي والزيادة الحقيقية في دخل الفرد الحقيقي.

النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون مبادئ الاقتصاد السياسي في العصر الذهبي للتوسع والازدهار. في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر ، نمت الثروة الوطنية للدول الصناعية الغربية مع تغيرات عميقة في الطرق والوسائل المختلفة للإنتاج الصناعي. وأصبحت صناعة الكوخ الصغيرة مصانع كبيرة تستخدم الوسائل التقنية والميكانيكية المعقدة التي نشأت عن الثورة الصناعية(عنانزه و بطارسه،2017).

هذه الحركة الديناميكية للمجتمع ما بعد الصناعي أثارت الاقتصاديين الكلاسيكيين ، مما دفعهم إلى تحليل الطبيعة الديناميكية لهذا الاقتصاد المتنامي وإخضاعه لقانون أو مجموعة من القوانين. كان آدم سميث وريكاردو ومالتاس وخبراء اقتصاديون آخرون يتوقون إلى القيام بذلك. ذهبوا جميعا في هذا الاتجاه ، وبالتالي اهتمامهم في النمو الاقتصادي كان هاما في تفسير الأحداث بالفعل في مجتمعهم.

التركيز الرئيسي لنظرية النمو بين الاقتصاديين التقليديين هو أن النمو هو عملية ضمن إطار الرأسمالية كسباق بين النمو السكاني والفن التكنولوجي للأعداد الجديدة والآلات وطرق الإنتاج. قد يسبق التقدم التكنولوجي السكان لفترة من الزمن ، ولكن لا يمكن أن تقدم دائما لا نهاية، ومن ثم قد ينتهي هذا التقدم في حالة من الركود(Bardhan, &Sharma,2018).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعت المدرسة الكلاسيكية بعض الأسس السليمة لنظرية النمو الاقتصادي في مجتمع رأسمالي حر يتوافق مع الخطوط العريضة لنظرياتها في الاقتصاد الوطني بشكل عام والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك الوقت. النظرية الكلاسيكية بشكل عام هي مظهر واضح لنظرية ديناميكية للنمو الاقتصادي. النمو الاقتصادي لزيادة تراكم رأس المال في المجتمع ، حيث أن هذا التجمع هو المظهر الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي (Bardhan, &Sharma,2018).

النمو الاقتصادي في فكر آدم سميث

كتاب ثروة الأمم هو المصدر الرئيسي لآراء آدم سميث في الاقتصاد السياسي بشكل عام والنمو الاقتصادي على وجه الخصوص، شارك آدم سميث بنشاط في تطوير اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الفردية والتخصص وتقسيم العمل، على الرغم من أن تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي لم يكن دقيقاً وأصلياً مثل تحليل ريكاردو وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين جاءوا بعده، فقد أعطى الفكر الاقتصادي أول نموذج نمو اقتصادي غير مستدام. لا تزال الركائز الأساسية لنظريته (التراكم الرأسمالي والنمو) السكان وإنتاجية العمل واحدة من الركائز الأساسية للنظريات الحديثة لنمو(Priyankara,2018).

يرى سميث أن التغيرات الكمية والنوعية التي تطرأ على طلب الموارد الاقتصادية والفن الإنتاجي تساهم بدور بارز في النمو الاقتصادي، وهو في هذا الاعتقاد يبتعد كثيرا عن مضمون النظرية الاقتصادية الساكنة ويبدأ عهدا جديدا في إدخال الطابع الحركي ضمن تحليله للنظرية الاقتصادية (Shaheen et al. 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويؤكد سميث على مبدأ تخصيص العمل والدور الذي يقوم به في عملية النمو وهو لا يقصد المعنى العام الذي يتضمنه، هذا المبدأ فحسب بل التحسن الذي يطرأ على مهارة العمال وعلى مقدار ما يوفر من الوقت والجهد المبذولين وعلى مقدار التقدم في الفن التكنولوجي، والتجديد الذي يحدث بالنسبة للآلات والمعدات الجديدة والتوسع الذي يطرأ على الاستثمارات الرأسمالية، وهو حين يضفي على تقسيم العمل هذه المآثر يربط درجته بحجم أو اتساع السوق الذي يتوقف بدوره على راس المال المستخدم وعلى القيود الحكومية التي تفرض على حرية التجارة (عمارة، 2016).

ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار أن سميث لم يهمل اثر التقدم في الفن الإنتاجي على إنتاجية العمال فهو يفترض ظهور تيار متدفق من الاختراعات والاكتشافات التي من شأنها ملائمة درجة تقسيم العمل مع حجم راس المال المستخدم (القصاص،2011).

يولي سميث أهمية كبرى لتراكم رأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي إذ أن معدل ازدياد الناتج القومي يسير جنبا إلى جنب مع معدل الاستثمار ومعنى هذا الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين رأس المال فإذا توقف الاستثمار توقف التراكم الرأسمالي وتوقف ازدياد الناتج القومي وعند ذلك يتسم الاقتصاد القومي عموما بالركود مهما كان حجم رأس المال السابق كبيرا.

النمو الاقتصادي في فكر ديفيد ريكاردو

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين وأعلاهم شأنا فعلى الرغم من عدم تفرغه التام لعلم الاقتصاد مثل آدم سميث، إلا أنه ترك آثارا أصيلة في العلم ذاته فكان أول من نسج المبادئ الكلاسيكية المبعثرة مكونا منها جسما متماسكا من التحليل الاقتصادي (عليان، 2010).

لقد رأى التغييرات العظيمة التي حدثت في المجتمع الإنجليزي في أعقاب الثورة الصناعية، ووجد أن النظام الرأسمالي، على الرغم من عيوبه، يمكن أن يحرك وتيرة النشاط الاقتصادي إلى الأمام دون الحاجة إلى استبداله، بنظام آخر يعتقد أيضا أن النظام الرأسمالي حتى في الأزمات يمكن أن يدير النظام الاقتصادي بسهولة وإذا تركت قوى السوق الداخلية تقوم بعملها في إطار الرأسمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما بالنسبة لنظريته فقد بناها على أساس المبدأ الذي سيطر على أفكاره كلها وهو قانون تناقص الغلة. فالعملية الإنتاجية تتوقف على عوامل ثلاثة هي الأرض والعمل ورأس المال. وهي تتضافر سويا بنسب مختلفة مكونة الإنتاج وريكاردو في هذا الرأي لم يأت ولم يختلف عن آدم سميث أو غيره من المفكرين الرأسماليين المعاصرين إلا أنه لا يتفق مع سميث في فكره تناقص الإنتاجية المنبعثة من الحقيقة القائلة بان الأرض متغيرة في نوعها وخصوبتها وثابتة في عرضها ومن ثم فإن إنتاجيتها الحدية لا بد وأن تتناقص كلما عمد الإنسان إلى زراعة المزيد منها (عليان، 2010).

ويعتقد ريكاردو أن ظاهرة تراجع المحاصيل لا تقتصر على الأراضي الزراعية فحسب بل تظهر أيضا في القطاع الصناعي وسرعة ظهورها في الصناعة لوقف استخدام المزيد من فنون الإنتاج الجديدة وعدد الأجهزة الجديدة التي تزيد الإنتاج وتأخر ظهور قانون تناقص الغلة أو ربما إلغاء.

أما المجتمع قسمه ريكاردو إلى ثلاث فئات رئيسية: الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي الزراعية. الرأسماليون هم أول من يواجه عملية الإنتاج الصناعي وينتجون السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع وبالتالي يلعبون الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني. تعتمد عملية النمو الاقتصادي على أكتاف الرأسماليين، الذين ينشئون هذه العملية، لأنهم يستثمرون الأرباح التي تم الحصول عليها في العملية الأولى وبطبيعتها يزيدون من تراكم رأس المال لأنهم عموده الفقري.

أما الفئة الثانية فهي فئة العمال وهم الأكثر عددا ولكنهم الأقل أهمية في العملية الإنتاجية. حيث يرى ريكاردو أن العمال يعتمدون في وجودهم وكيانهم المادي على الرأسماليين الذين يزودونهم بالأدوات اللازمة للعملية الإنتاجية ويدفعون أجورهم (Yu-Hsing, 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما طبقة العمال في رأي ريكاردو، فهي لا تختلف في طبيعتها الاقتصادية عن الآلات. ونظراً لأن الماكينة تحتاج إلى نفقات لإدارة وإصلاحها واستبدالها بالآخرين عندما يرتدونها، فإن العامل يحتاج أيضاً إلى دفع نفقاته ونفقات عائلته. وفقا لذلك، يتم تحديد أجر العامل على المدى الطويل لتلبية الاحتياجات اللازمة لكسب عيش عائلته. وهكذا، يستند الأساس التحليلي لنظرية أجور الإعاشة إلى الإمداد طويل الأجل للعمال. تفترض النظرية أن أي زيادة في الأجور إلى مستوى أعلى من المعيشة سيؤدي إلى المزيد من الأطفال الذين يولدون، وبالتالي زيادة إمداداتهم بعد جيل إلى مستوى الكفاف. (Wolnicki, 2006).

الفئة الثالثة من المجتمع هي مالكي الأراضي، وهي فئة مهمة للمجتمع الانجليزي في ذلك الوقت، ولكن لأي مجتمع زراعي في الوقت الحالي، يجب أن يؤدي التقدم من خلال زيادة الثروة وتراكم رأس المال والنمو السكاني إلى زيادة الضغط على الأراضي من أجل التغلب على الطلب المتزايد على الغذاء، سيتعين زيادة استخدام وحدات العمل والوحدات الرأسمالية في الأراضي الأقل خصوبة. هذا سيؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي أو الأراضي الخصبة أكثر من المالك، وانخفاض قانون الغلة (القصاص،2011).

ومن وجهة نظر يكاردو فإن النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية عملية ممكنة طالما أن العمال في تعاملهم مع موارد الثروة الطبيعية ينتجون أكثر من الأجور المدفوعة لهم مضاف إليها فوائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية. ومعنى ذلك ان الفرق بين القيمة الكلية للسلع المنتجة وتكاليف انتاج هذه السلع وهو الإيراد الصافي ولا بد ان يكون هذا الإيراد الصافي من نصيب الرأسماليين وإذا ما استخدم هذا الإيراد الصافي في زيادة التراكم الرأسمالي توافر بذلك رأس المال اللازم لعملية النمو وهو الذي يعتبر عصب النمو الاقتصادي وعمودها الفقري (طوروس،2010).

وقد حدد ريكاردو رأس المال الثابت على أنه جزء من ثروة البلد الذي يستخدم في الإنتاج الغذاء، والملابس، وأدوات الإنتاج، والأدوات والمعدات اللازمة للتأثير على عمل العمال. رأس المال المتجدد هو أجر العمال وينمو مع نمو رأس المال الثابت فقط إذا كان هناك المزيد من الفنون التكنولوجية المختلفة (الناقة، 2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتمد معدل تراكم رأس المال في بلد ما على عاملين: الأول هو الإمكانيات المتاحة للأفراد للإنقاذ والثاني هو الرغبة في الادخار. يعتمد العامل الأول، بدوره، على مقدار الفائض المتاح بعد خصم المبالغ الضرورية لدعم العمال، والتي وصفها ريكاردو بـ "الدخل الصافي" للاقتصاد الوطني كلما زاد هذا الفائض، ازداد مقدار المدخرات (Oxelheim,2008).

والواقع أن ريكاردو ينظر إلى عملية النمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على أنها عملية حركية تتوقف على الدخل الصافي وعلى معدل الأرباح السائدة فإذا تزايدت معدلات الأرباح ونمت نموا متصلا فإن النمو الاقتصادي حادث لا محالة إلى أن يبدأ ظهور قانون الغلة المتناقصة عند ذلك تخلق حالة من الركود.

حيادية النقود في الفكر الكلاسيكي

إن التحليل الكلاسيكي يقوم على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق نظرية القيمة بالأسعار النسبية في حين تتصل النظرية النقدية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود نفسها فنظرية القيمة إذا تنظر إلى أسعار السلع أو الخدمات على انها نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب الحقيقية في السوق هذا بالنسبة للأسعار عند الكلاسيك لكن ما الذي يحدد مستوى الإنتاج عند الاقتصاديين الكلاسيك ؟ (مجيد، 2002).

يفترض الكلاسيك أن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية طبيعية كانت أم بشرية وهذا الإنتاج يتحقق عند مستوى الاستخدام الكامل وما دام حجم الاستخدام ونسب التبادل بين السلع والخدمات في السوق تتحدد بعوامل حقيقية فليس للنقود من أثر في العملية الإنتاجية والتأثير الوحيد للنقود هو على المستوى العام للأسعار حيث إن وظائف النقود من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك تقتصر على تسهيل عملية التبادل بين السلع الحقيقية والخدمات في السوق ومقياس للقيمة وليست لها اي وظيفة أخرى في الاقتصاد (السريتي،2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسبب في اعتقادهم بحيادية النقود في الاقتصاد يعود إلى عامل مهم وهو إهمال وإغفال فكرة الزمن في تحليلهم المستند على قانون ساي (Says Law) فهم لم يأخذوا في تحليلهم الفترة الزمنية التي تفصل بين عمليتي البيع والشراء بمعنى آخر فقد غفل الاقتصاديون الكلاسيك عن وظيفة مهمة للنقود وهي كونها مخزن للقيمة حيث يمكن الاحتفاظ بها لفترة من الزمن طالت أم قصرت مما يؤدي إلى نتائج بالغة الأهمية بالنسبة لمستوى الاستخدام (الغزو،2017).

وفي ظل هذه الافتراضات لا يبقى للنقود من وظيفة إلا تسهيل عملية التبادل وهي في عملها هذا تبقى حيادية التأثير على مستوى الاستخدام والإنتاج ولا يبقى لها أثر إلا على مستوى الأسعار لفهم التفاصيل الخاصة بهذه العملية لا بد من التعرض لنظرية كمية النقود وعلاقتها بالطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية (مجيد، 2002).

نظرية كمية النقود:

يعود الفضل في بروز نظرية كمية النقود للاقتصادي الامريكي المعروف أرفينج فيشر الذي أعطاها صياغتها الجديدة والأكثر اكتمالا في العشرينات من القرن الماضي بإدخاله النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلته المعروفة بمعادلة التبادل (الزعبي، 2004).

وتقوم نظريته على متطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود.

ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة "T" مضروبة في معدل سر المعاملات "P" وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقد V ويتم التعبير عن هذه المتطابقة على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$MV = PT \text{ ---------- (1)}$$

حيث M: عرض النقد، V: سرعة تداول النقود، P: معدل سر المعاملات، T: الحجم الحقيقي للسلع والخدمات والأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود خلال فترة زمنية معينة.

وبسبب بعض الافتراضات التي يعتقد بصحتها الكلاسيك والتي منها أن الدخل يكون دائما عند التشغيل الكامل فإن "T" تعتبر ثابتة و "V" تعتبر ثابتة أيضا بسبب اعتمادها على متغيرات أخرى غير نقدية بالتالي يمكن إعادة صياغة المعادلة (1) على الصورة التالية من أجل تحديد مستوى الأسعار والعوامل التي تؤثر فيه:

$$\frac{P = MV}{T} \text{ ----------(2)}$$

وكون كل من T و V ثوابت فإن هذا يعني اعتماد مستوى الأسعار على عرض النقد أي بصورة أخرى يؤثر عرض النقد على مستوى الأسعار وهذا ما نادى به الاقتصاديون الكلاسيك (ماير، 2002).

وهناك صيغة أخرى لفيشر تدعى معادلة فيشر الداخلية في الطلب على النقود الحقيقية وهي معادلة تحاول تفادي بعض المشاكل في المعادلة السابقة ومنها أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار حيث تحاول هذه الصيغة التركيز على حجم الإنتاج الجاري (أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق القومي) بدلا من التركيز على حجم المعاملات وبذلك حل الدخل القومي "Y" مكان المعاملات "T" كما استبدل معدل سعر المعاملات بالمستوى العام للأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأصبحت المتطابقة على النحو التالي:

$$MV = PY \quad \text{----------(3)}$$

حيث "Y" الدخل القومي، و "p" تمثل مستوى الأسعار ومنه فإن:

$$P = \frac{MV}{Y} \quad \text{----------(4)}$$

وحتى يكون سوق النقود متوازنا فيجب ان تتساوى الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة وعلى ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$Md = 1 \; . \; PY \quad \text{---------- (5)}$$

وبقسمة المعادلة (5) على P ينتج:

$$Mdr = \frac{1}{V} \; Y \quad \text{----------(6)}$$

حيث md: يمثل الطلب على الموجودات النقدية الحقيقية.

إن المعادلة رقم (6) تمثل الطلب الحقيقي على النقود (حشيش، 2004).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي:

أحدث جون مايزرد كينز انقلاباً بالغ الأثر في دراسة جوانب هامة من النظرية الاقتصادية كالدورات وتقلبات العمل والبطالة وعلاقة ذلك بالاستهلاك والاستثمار، وهي الجوانب التي ضمنها كتابة القيم "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود". إلا أن كينز على الرغم من تعدد الموضوعات التي بحثها وأسهم فيها بقدر وافر من التعمق قد اقتصر بحثه على التحليل في الأجل "الأمد" القصير، (الغولي2003). والسبب في ذلك أن كينز عاش أزمة الكساد الكبير وعانى مرارتها وشهد كيف أخرجت أجهزة النظام الاقتصادي للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة الملايين من عمالها إلى أتون البطالة ، الأمر الذي دفعه إلى دراسة أسباب ذلك محاولاً في كتابه أن يبين أوجه علاج هذه المشكلة الخطيرة، (راضي، 2017).

ويرى بعض الاقتصاديين أن نظرية كينز لها علاقة وثيقة بالنمو الاقتصادي ومن هؤلاء كينث كوريهارا Kennith Kurihara، حيث يرى ان معظم آراء كينز في ميادين التحليل الاقتصادي كانت في المدى القصير ، لكن هذه المدة لم تكن من القصر بحيث تحول دون اتخاذها لأي شكل من الأشكال لتتحول إلى مدة طويلة. وبالتالي فإن نظرية كينز من وجهة نظره يمكن تطبيقها على المدى الطويل وبالتالي يمكن استخدامها بشكل من الأشكال في نظرية النمو الاقتصادي، (عبد الحميد،2010).

وهنالك آراء أخرى عديدة لا ترى في نظرية كينز هذه الهالة العظيمة التي يضفيها عليها محبوه وتلاميذه، فهي نظرية تتماشى للمجتمعات الصناعية المتقدمة وفي أوقات الكساد ليس إلا، وبالتالي فلا ينبغي إدراجها ضمن نظريات النمو. ومن هؤلاء بالدوين وميير Baldwin & Meir. حيث يقولان " على الرغم من أن العالم الاقتصادي كينز قد أحدث انقلاباً في نظرية العمل الاقتصادية إلا أنه اقتصر في بحثه على الأمد القصير (سراج، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد بنى كينز نظريته على كيفية زيادة حجم التوظيف في المجتمعات الصناعية المتقدمة حتى يتم امتصاص العمال العاطلين بسرعة تفادياً لعواقب البطالة والأزمات، وفي سبيل هذا الهدف ربط حجم التوظيف بالطلب الفعال Effective Demand وهو عبارة عن كمية النقود التي تنفق على المنتجات الصناعية ويحصل عليها جميع أفراد المجتمع بعد ذلك على شكل عوائد عوامل الإنتاج كالأجور والفائدة والأرباح والريع، ومن ثم فإن الطلب الفعال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها جميع أفراد المجتمع أي الدخل القومي. فالموضوع الأساسي في نظرية كينز هو ربطه الحجم الكلي للتوظيف بالطلب الكلي على كل من سلع الاستهلاك والاستثمار. ومعنى ذلك أن البطالة أي النقص في الحجم الكلي للموظفين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنقص الذي يطرأ على الطلب الكلي، (5).

النقود في الفكر الكينزي:

لقد أعطى كينز للنقود دوراً مهماً في البناء الاقتصادي، بعكس ما كانت عليه في نظرية الكلاسيكيين سابقاً، فكون النقود وسيلة لاختزان القيمة الشرائية، وليست فقط وسيلة مبادلة كما هو الحال عند الكلاسيك، أضفى عليها أهمية بالغة كمؤثر مهم في النشاط الاقتصادي العام، وبذلك لم يعد هنالك مبرر للفصل بين النظرية النقدية ونظرية القيمة كما كان عليه الحال لدى الكلاسيك، بل ربطت نظرية كينز في الفائدة بين النظرية النقدية ونظرية الإنتاج والاستخدام للاقتصاد ككل، منهية بذلك الازدواجية الكلاسيكية التقليدية (عليان، 2010).

وقد انعكست هذه الصلة المهمة بين النقود والدخل والاستخدام على السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد ككل، فأصبحت هذه السياسة جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية العامة، وأخذت تلعب دوراً فعالاً في توجيه الاقتصاد الوطني ونشاطاته العامة، وقد ظهر ذلك واضحاً إبان أزمة الثلاثينات حيث أوصت نظرية كينز بما يدعى (السياسة النقدية التوسعية) لتشجع الاستثمار عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، وبصرف النظر عن مدى نجاح هذه السياسة من عدمها فإن نظرية كينز النقدية ذات مغزى عملي في حالات التضخم، إذ أنها توصي بسياسات نقدية معينة لمواجهة ذلك. وقد أضفى ذلك كله على الجهاز المصرفي أهمية خاصة من حيث تأثيره على الإنتاج والاستخدام، لكونه هو وسيلة السياسة النقدية المرسومة (الشمري،2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة الفائدة عند كينز:

للتوقعات في نظرية كينز العامة دور هام للغاية في تحديد النشاط الاقتصادي، فالشك والخوف من المستقبل من ناحية ووظيفة النقد كمخزن للقيمة من ناحية اخرى ، يجعلان الأفراد يميلون للاحتفاظ بالنقود كأرصدة نقدية عاطلة عن العمل. وكلما زاد شكهم وخوفهم من المستقبل كلما زادت رغبتهم في الاحتفاظ بالنقد محاولين بذلك طمأنة أنفسهم من القلق الذي يساورهم حول المستقبل.

أما إذا أريد لهؤلاء أن يتخلصوا من السيولة ، فعندئذٍ يجب أن تدفع لهم فائدة ، وهي عبارة عن إضافة للمبلغ الأصلي وذلك لحمل الأفراد على الاحتفاظ بثروتهم بشكل آخر غير النقود ، فالفائدة إذاً هي ثمن التخلص من السيولة. ويعتمد سعر الفائدة على قوة التفضيل النقدي ، أو مدى الرغبة في السيولة لدى الأفراد مقارنةً بعرض النقد المتوفر لإشباع تلك الرغبة ، فكلما زاد تفضيل الأفراد للنقد ، وزادت رغبتهم في السيولة كلما ارتفعت الفائدة مع بقاء عرض النقد ثابتاً ، والعكس صحيح أيضاً (ملاك،2000).

دوافع الطلب النقدي لدى كينز:

من وجهة نظر كينز فإن الطلب على النقد هو طلب لأغراض السيولة وأن هناك ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي:

أولاً: دافع المعاملات Transactions demand

وهو عبارة عن طلب لمواجهة حاجات التبادل التجاري في السوق سواء كان ذلك بين المشاريع أو بين الأفراد ، وهذا النوع من الطلب يعتمد على حجم الدخل والاستخدام ودرجة النشاط الاقتصادي بشكل عام ، وكذلك على مدى تكرار استلام الدخل وإنفاقه.

ثانياً: دافع الاحتياط Precautionary Demand

وذلك لمواجهة الحالات الطارئة وغير المتوقعة ، وخاصةً بالنسبة لمشاريع الأعمال ويختلف الطلب عن النقد لهذا الغرض باختلاف الأفراد والمشاريع ، وهو يعتمد بصورة خاصة على طبيعة المشاريع، وعلى سياستها المالية وعلى درجة تقدم السوقين النقدية والمالية ومدى انتظامهما ، وإمكانية توفير السيولة والمبالغ اللازمة للمشاريع والأفراد عند الحاجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: دافع المضاربة Speculative Demand

يتعلق الطلب لأغراض المضاربة برغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقد بصورة عاطلة وغير نشطة لغرض الاستفادة من تقلبات السوق. وبصورة خاصة بالنسبة للتقلبات في سعر الفائدة. فهذا الطلب النقدي دالة في سعر الفائدة وذو مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة (مصطفى،2000).

السياسة النقدية لدى النقديين (مدرسة شيكاغو):

شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم فريدمان(Milton Friedman)، والتي أصبحت تعرف باسم "النظرية الكمية الحديثة للنقود"، حيث اتجهت هذه المدرسة للتأكيد من جديد على أهمية السياسة النقدية، ولذلك أطلق على أصحابها اسم النقديين، وتعتبر نظرية فريدمان في هذا المجال مجرد محاولة لتجديد وإعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود بحيث تتماشى مع الاحتياجات الفعلية للعصر الحديث، ولتستطيع تقديم حلول للتخفيف من حدة التضخم بعد فشل علاج نظرية كينز لهذه الظاهرة (سراج، 2016).

فريدمان والنظرية الكمية:

لا يختلف فريدمان مع النظرية الكمية التقليدية في الطلب على النقود، إذ يتفق مع الرأي القائل إن مرونة الطلب على النقود تساوي تتحرك بنفس نسبة التغيرات في مستوى الأسعار، أي أن كمية النقود المطلوبة من قبل الجمهور تتغير بشكل مباشر وبنفس النسبة مع التغيرات في مستوى الأسعار، ويعتقد فريدمان أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض ادعاء النظرية الكمية في أن تكون مرونة الطلب الدخلية تساوي واحداً، وإنما يرى أنها أكثر من ذلك بحدود (1,8)، أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع أو تنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم، معتمداً في تبرير ذلك على اعتبار أن النقود سلعة كمالية (طوروس،2010). ولقد بدأ فريدمان بحثه في حصر مميزات النظرية الكمية فيما يلي،(Catalano & Leise & paff .2015):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استقلال الكمية النقدية (عرض النقد) عن الطلب على النقود.

استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.

رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب.

وانتهى فريدمان إلى أن النظرية الكمية للنقود عبارة عن نظرية طلب على النقود، وهذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وتلك الاعتبارات هي، (الناقة،2003):

الثروة لدى الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود.

الأسعار والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في الصور السائلة.

الأذواق، وهو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاحاً "ترتيب الأفضليات".

ويرى فريدمان –شأنه في ذلك شأن التقليديين- أن دالة الطلب على النقود تفسر سلوك الأفراد في تعظيم المنفعة.

الطلب على النقود لدى النقديين:

يرى بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الخلاف الجوهري بين التحليل النقدي التقليدي والكينزي، يتمثل في مدى ثبات واستقرار دالة الطلب على النقود، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود أكثر استقراراً ويتوقف على الدخل الدائم بشكل أساسي. ومما ساعده في التوصل إلى هذه النتيجة دراسته للاستهلاك عام1955، والتي استنتج من خلالها بأن الدخل الذي يحدد الاستهلاك هو الدخل الدائم، والذي يشمل التوقعات المتعلقة بالدخل المستقبلي إضافة إلى الدخل الجاري، مخالفاً بذلك كينز الذي اعتبر الدخل الدائم كعامل مؤثر في الطلب على النقود، لأنه أقل تذبذباً ولأن الطلب على النقود لا يتقلب مع حركة الدورات الاقتصادية، (الناقة،2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرض النقود لدى النقديين:

يعتبر عرض النقد- وفقاً لفريدمان- المتغير الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي النقدي، حيث يتطلب ذلك زيادة عرض النقد بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، وهنا يأتي دور السلطات النقدية -حسب فريدمان- في مهمة الرقابة على كمية النقود، والعمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل النمو الاقتصادي، ويرى فريدمان بأن عرض النقود هو الأهم، وليس الطلب عليها -كما يرى كينز- (طوروس،2010).

أثر تغير عرض النقد على المتغيرات الحقيقية:

يرى النقديون بأن كمية النقود هي المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار (متشابهين في ذلك مع النظرية الكمية التقليدية)، ولكنهم يرون كذلك بأنها تحدد النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وكالنظرية النقدية التقليدية، يفترض النقديون بأن سرعة دوران النقد"V" مستقرة يمكن التنبؤ بها، وبذلك فإن التغير في عرض النقد سوق يؤثر على الإنفاق الكلي، والذي بدوره يؤدي الى تغيير الناتج الإجمالي والتشغيل.

إن ما تم ذكره عن أثر عرض النقد يتم وفقاً لآلية معينة، فلو تمت زيادة عرض النقد من قبل السلطات النقدية - باعتبار عدم مرونة عرض النقد لسعر الفائدة-فان الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات سوف تزيد فوق المستوى المرغوب من جانبهم، فيحاولون بذلك إعادة التوازن في ثرواتهم، وذلك عن طريق زيادة الانفاق على السلع والخدمات والأصول المالية، وهذا سيؤدي إلى زيادة مباشرة في الطلب الكلي الذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، وهذا يحدث في المدى القصير (الغولي،2003).

أما في المدى الطويل، فيعتقد النقديون أن الاقتصاد بحالة التوظيف الكامل، ولذلك فإن التغير في عرض النقد ليس له أثر على مستوى التوازن الخاص بالناتج، إذ إن التغير في عرض النقد يؤدي إحداث أثر مباشر وبدون وسيط على مستوى الأسعار، حيث إن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مباشرة، ولكن مع افتراض ثبات العرض الكلي في المدى الطويل، فإن الزيادة في عرض النقد تنعكس على الأسعار فقط (Hassine & Belhaj,2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسة النقدية –وفقاً لفريدمان-تكون فاعلة إذا تمت بتلقائية، وإذا تك حصر دور البنك المركزي في مراقبة نمو الكتلة النقدية وفقاً لمستوى الإنتاج فقط، وهذا يتحقق بأمرين هما:

استقرار مستوى الأسعار المحلية: حتى يمكن تحقيق تلقائية السياسة النقدية لابد من الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

ثبات معدل نمو عرض النقد: حيث يعتقد النقديون بأن السياسة النقدية المثلى هي التي تعمل على ضبط التغير في كمية النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لنمو معدل الناتج الحقيقي، وهذه السياسة –حسب فريدمان-تحقق استقراراً نقدياً، وتكون بمثابة علاج لمشكلة التضخم الناتجة عن نمو كمية النقود بسرعة أكبر من الناتج.

نستخلص مما سبق أن دور السياسة النقدية –عند النقديين- فاعل في المدى القصير، فحدوث أي تغير في عرض النقد يكون له تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالناتج و العمالة، وأما في المدى الطويل – وبافتراض ثبات العرض الكلي- فإن دور السياسة غير فاعل، حيث يعتقد النقديون أن عرض النقد ليس له أي تأثير على المتغيرات الحقيقية كالناتج والعمالة، أي أن النقود حيادية وتأثيرها على مستوى الأسعار فقط.

السياسة النقدية لدى الكلاسيك الجدد:

لقد ظهر تيار فكري جديد عقب النقديين عرف باسم الكلاسيك الجدد، وقد وجه أصحاب هذه المدرسة انتقاداً لرواد مدرسة شيكاغو مفاده أن النقديين استخدموا نموذج التوقعات المعدلة The Adaptative Expectations والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل، ففي هذا النموذج يفترض الأفراد أن المستقبل شبيه بالماضي، أي أن التوقعات في هذا النموذج تنظر إلى الماضي، مما يجعل توقعات العمال دائماً متخلفة عن الأحداث الفعلية، ومن وجهة نظر الكلاسيك الجدد، فإن ذلك يجعل الناس يسلكون دون ما يرشدهم، وذلك بسبب تجاهل الكثير من المعلومات المتاحة، وهذا ما جعلهم يرفضون نموذج التوقعات المعدلة، واستبداله بفرضية التوقعات الرشيدة Rational Expectations (ماير،2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انواع النمو الاقتصادي:

حسب الدراسات هناك عدة انواع للنمو الاقتصادي وهي:

النمو المتوازن والنمو غير المتوازن: إن نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ينمو بشكل متساو ومنسجم من أجل تحقيق النمو الكلي والمنظم والسليم والمتكامل الذي يسهل نقل الاقتصاد الوطني من مرحلة إلى مرحلة متقدمة. (عباس،2011)

بخصوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفوات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا) أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية (يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات

النمو القاسي: وهو النمو الذي يعكس حالة الثروة والمكاسب الرأسمالية من النمو وملايين أعضاء المجتمع يعيشون تحت مستويات المعيشة المنخفضة والفقر المدقع، على سبيل المثال البرازيل والمكسيك (الزرري وبطارسة،2015).

النمو الخانق: قد ساد هذا النوع من النمو الاقتصادي في العديد من البلدان التي تقدمت على الجانب الاقتصادي، ولكن نظمها السياسية تميزت بالقمع والأصوات البكماء التي تدعو إلى المزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان هذا النوع في شيلي وجنوب إفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مميزات النمو الاقتصادي :

يجب أن تصاحب الزيادة في إجمالي الدخل للبلد زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد. وبالتالي ، فإن معدل النمو الاقتصادي هو معدل نمو الدخل القومي ناقص معدل النمو السكاني ، حيث أن الزيادة في دخل الفرد يجب أن تكون حقيقية ، والفرد بعد خصم معدل التضخم ، يجب أن تكون الزيادة في الدخل مستمرة وطويلة، أي لا تختفي مرة واحدة تختفي أسباب زيادة الدخل(Fine,2016).

سمات النمو الاقتصادي:

يمكن ان يحصل النمو الاقتصادي إذا توفرت الظروف الاتية (عباس،2011؛ سكيك،2016):

أ-زيادة حجم الإنتاج: ونعني الزيادة في حجم النشاط الإنتاجي أو التوسع الاقتصادي، ويجب أن نشير إلى الزيادة الحقيقية في الإنتاج وكذلك زيادة الدخل الحقيقي للفرد المصاحب لزيادة الإنتاج خلال الفترة مقارنة بالفترات السابقة.

ب-حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم: بما أن الهدف من عمليات الإنتاج هو تلبية الاحتياجات البشرية وتحقيق الربح لأصحابها، فإنه مع مرور الوقت يسعى المستثمر إلى إيجاد طرق جديدة للتنظيم تسهل ديناميكيات العمل وتداول عناصر الإنتاج بطريقة أسهل والبحث عن تكلفة أقل. وعناصر إنتاج أكثر ربحية. هذا السعي المستمر للمستثمرين يؤدي إلى توافر طرق تنظيم جديدة أكثر نجاحًا من أجل تحقيق فائض أكبر ومواصلة عملية النمو.

جـ-التقدم الاقتصادي: أن التقدم الاقتصادي هو مجموع للتحسينات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن التقدم الاقتصادي هو سمة من سمات النمو واستمراره وتحقيق الأهداف الاجتماعية لجميع الأفراد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصادر النمو الاقتصادي:

ومهما كان مصدر النمو الاقتصادي فالمهم هنا أن نبين ما يتضمنه النمو الاقتصادي من اختيار بين البدائل. سواءً كان مصدر النمو هو التقدم التقني أو زيادة في رأس المال المادي أو زيادة في رأس المال البشر، فجميعها يفرض على المجتمع الاختيار بين استخدام الموارد الإنتاجية لأغراض الاستهلاك الحالي أو لأغراض تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، لأن النمو الاقتصادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي وتوجيه جزء أكبر من الموارد الاقتصادية المحلية نحو تنمية مصادر النمو إذا لم تتوفر مصادر خارجية تعوض عن المصادر المحلية. وفيما يلي نوضح تأثير كل من التقدم التقني وزيادة الموارد على الإمكانيات الإنتاجية باستخدام منحنى الإمكانات الإنتاجية.

التقدم التقني Technological Progress:

ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. فلو افترضنا أن شخصًا قام باختراع آلة جديدة أو سلعة أو طريقة جديدة لصنع سلعة معينة فهذا الاختراع لا يعتبر ضمن التعريف الاقتصادي للتقدم التقني إلا إذا أمكن تطبيقه اقتصاديًا (عليان، 2010). فكثير من الاختراعات والاكتشافات العلمية التي يتوصل إليها العلماء والباحثون في مختبراتهم لا تؤدي في واقع الحال إلى أي تقدم تقني لعدم إمكانية الاستفادة منها على نطاق تجاري أو اقتصادي لأنها من الناحية العلمية لا يمكن الاستفادة منها في زيادة الطاقات الإنتاجية، إما لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، أو لأن تكلفتها الإنتاجية عالية جدًا لا تتناسب مع الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع. أما إذا استخدمت تجاريًا فإنها بطبيعة الحال تؤدي إلى نمو الطاقات الإنتاجية والتي يعبّر عنها بانتقال منحنى الإمكانات الإنتاجية إلى أعلى. وهنا يجب التمييز بين ثلاث حالات من التقدم التقني وهي:

حصول تقدم تقني في السلعة (X) فقط.

حصول تقدم تقني في السلعة (Y) فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصول تقدم تقني في السلعتين بشكل متساوي كما هو مبين في الأشكال التالية (العيسى وقطف، 2006):

الشكل (1)

العلاقة بين التقدم التقني في السلعة والحد الأقصى لإنتاج السلعة في ظل ثبات الحد الأقصى للإنتاج

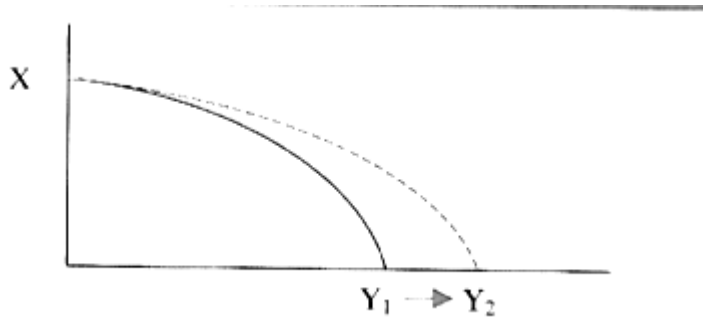

الشكل (2)

العلاقة بين تقدم تقني في السلعة والحد الأقصى لإنتاج السلعة في ظل تغير الحد الأقصى لإنتاج

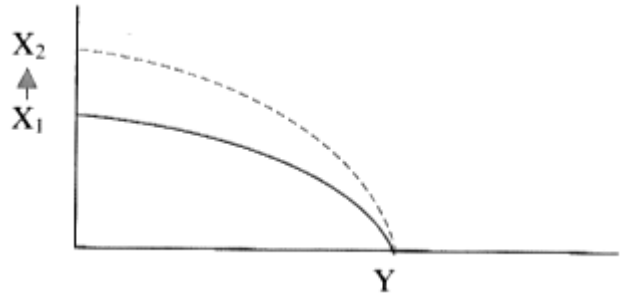

الشكل (3)

العلاقة بين التقدم التقني في السلع وارتفاع الحد الأقصى لإنتاج باستخدام الموارد الإنتاجية نفسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

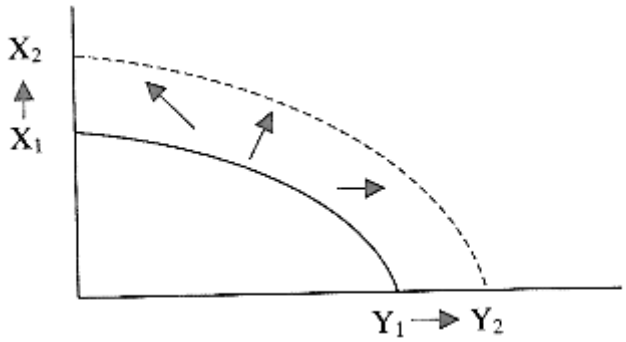

وقد يتساءل البعض هل يمكن أن يحصل تخلف تقني أي تراجع في التقدم التقني؟ في الواقع لم يسبق أن حصل في العالم تخلفًا تقنيًا بشكل مطلق ولكن يمكننا أن نجد بعض الأمثلة على ما يسمى بالتخلف التقني النسبي فمثلًا حصل تخلف نسبي في البرتغال وإسبانيا والأرجنتين حيث كانت تعتبر في فترة من الفترات من الدول المتقدمة تقنيًا إلى أن تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي في الدول الأخرى كما حصل تاريخيًا بالنسبة للحضارات القديمة كحضارة العرب والصين والفراعنة والبابليين عندما لم تستطع مواكبة التقدم التقني في بلدان العالم الأخرى.

وهذا يقود إلى السؤال: لماذا تقدمت بعض الدول تقنيًا بينما تخلفت دول أخرى؟ ولماذا تتقدم الدول تقنيًا بدرجات مختلفة؟ إن الجزء الأكبر من الإجابة عن هذين السؤالين ينحصر بعملية الاختيار بين البدائل. فالتقدم التقني الحديث في العالم يمكن أن يحصل بإحدى أو كلتا طريقتين هما:

طريقة تنمية الكوادر العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.

طريقة استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدمًا إلى المناطق الأقل تقدمًا من خلال التبادل التجاري الدولي أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل لأن التقدم التقني يحتاج إلى تخصيص موارد الاقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية أو استيراد السلع الإنتاجية المتطورة وهذا يعني تخصيص موارد أقل لأغراض الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على ما هو أكثر مستقبلًا.

زيادة الموارد الاقتصادية Economic Resources:

إن المصدر الرئيسي الثاني للنمو الاقتصادي وزيادة الإمكانات هو زيادة الموارد الاقتصادية وهي تشبه بتأثيرها التقدم التقني حيث تؤدي إلى ارتفاع منحنى الإمكانات الإنتاجية، بينما ينخفض هذا المنحنى عند انخفاض الموارد الاقتصادية أو تدمير البنى التحتية (Infra Structure) للاقتصاد الوطني كالطرق والجسور ومشروعات الكهرباء والماء والاتصالات والموانئ البحرية والمطارات الجوية وما شاكلها والذي يحصل عادةً نتيجة للحروب الواسعة كما حصل في دول أوروبا وروسيا واليابان خلال الحرب العالمية الأولى والثاني أو نتيجة للدمار الحاصر عن حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والهزات الأرضية والأعاصير والفيضانات وكذلك الحروب الأهلية.

تختلف الموارد الاقتصادية بتأثيراتها على النمو الاقتصادي. فمساحات الأرض القابلة للاستغلال الاقتصادي والاكتشافات الجديدة في الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن الأخرى ونوعية العمالة في الإنتاج لا تتطور تطورًا كبيرًا بالدرجة التي تحقق نموًا اقتصاديًا سريعًا إلا إذا كانت ترافقها زيادة مناسبة برأس المال. وهذا مما يدعو إلى التركيز والتوسع قليلًا بشرح كيفية تراكم رأس المال وتأثيراته وبخاصة أن الدراسات الإحصائية في الدول الأكثر تقدمًا قد أكدت على أن تراكم رأس المال والتقدم التقني هما المصدران الرئيسيان للنمو الاقتصادي.

لقد سبق أو أوضحنا بأن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج من مكائن ومعدات ومواد نصف مصنعة أو مواد مخزونة لأغراض الإنتاج وهي بذلك تتضمن السلع المنتجة بعمليات إنتاجية سابقة وتسمى اختصارًا بالسلع الرأسمالية (Capital Goods) أو السلع الإنتاجية، التي تستخدم في العملية الإنتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عملية تراكم أو تكوين رأس المال هي مثال آخر على عملية الاختيار بين الحاضر والمستقبل ويمكن الاستعانة بمنحنى الإمكانات الإنتاجية لتوضيح ذلك.

فلو افترضنا أن (X) تمثل مجموعة السلع الإنتاجية وأن (Y) تمثل مجموعة السلعة الاستهلاكية في قطرين (A) و (B) يمتلكان نفي الإمكانات الإنتاجية في عام 2017 وكما هو مبين في الشكل (4):

الشكل (4)

العلاقة بين سلع إنتاجية وسلع استهلاكية

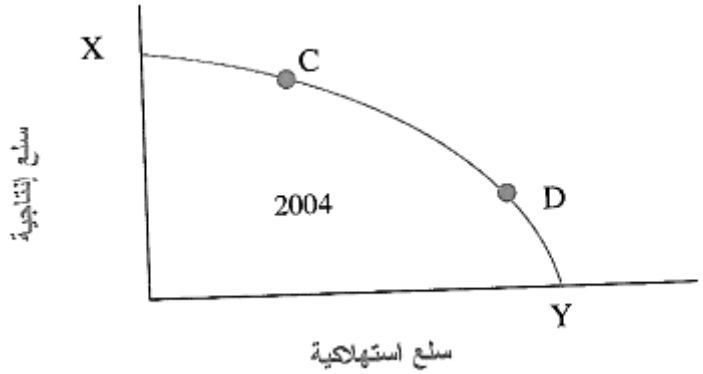

الخط العامودي يمثل الدولة (A)والخط الأفقي يمثل الدولة (B)

كيفية نمو الاقتصاد:

لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وأن تكون نوعيتها أفضل. وبصورة عامة فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنالك أربعة عناصر رئيسية تجعل من الممكن للبلاد أن تنتج السلع والخدمات. وهذه العناصر التي تسعى بالموارد الإنتاجية هي:

الموارد الطبيعية.

رأس المال.

اليد العاملة.

التقنية.

ويعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام، مثل المعادن والمياه وضوء الشمس. ويضم عنصر رأس المال المصانع والأدوات والمعدات. أما اليد العاملة فتعني كل الناس الذين يعملون أو يبحثون عن عمل، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية. (عنانزه و بطارسه،2017).

ولتحقيق النمو، فإن اقتصاد أمة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، ينبغي على الأمة أن تستعمل جزءًا من مواردها لبناء المصانع والمعدات الثقيلة وغيرها من المواد الصناعية، ومن ثم يمكن استعمال هذه المواد الصناعية لإنتاج المزيد من السلع الأخرى في المستقبل. كذلك ينبغي على البلاد أن تبحث عن المزيد من الموارد الطبيعية وأن تنميها، وأن تبتكر تقنيات جديدة، وأن تدرب العلماء والعمال ومديري الأعمال الذين سيوجهون الإنتاج المستقبلي. وتسمى المعرفة التي تكتسبها هذه الفئات رأس المال البشري(العيسى وقطف، 2006).

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج المحلي الإجمالي، ويُقاس معدل نمو الاقتصاد بالتغيير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة معينة، عادة ما تكون سنة بعد سنة(خيكاني وموسوي، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن قياس درجة النمو الاقتصادي للبلاد باتباع طريقة أخرى، وذلك بدراسة المستوى المعيشي لمواطني البلاد. وللحكم على المستوى المعيشي لمواطني البلاد. وللحكم على المستوى المعيشي يقسم الاقتصاديون أحيانًا الناتج المحلي الإجمالي للبلاد على إجمالي عدد السكان، وينتج من ذلك الحصول على مقياس متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي. ويقيس متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط، وذلك إذا ما تم تقسيم كل السلع والخدمات المنتجة في البلاد في تلك السنة على السكان بصورة متساوية(Popescu,2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات السابقة:

يضمن هذا الجزء عرضا للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مرتبة وفقاً للتسلسل الزمني:

الدراسات العربية:

دراسة (النيف وأخرون، 2018) بعنوان:

العلاقة بين عرض النقد والتضخم :تحليل قياسي على الاقتصاد الأردني

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل العلاقة بين عرض النقد والتضخم في الاقتصاد الأردني خلال الفترة 1968-2015. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية التحليل القياسي للسلاسل الزمنية، حيث تم اختبار استقرار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) قبل تطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسون لاختبار علاقة التوازن في المدى الطويل. كما تم استخدام اختبار السببية لجرانجر لتحديد اتجاه العالقة السببية، إن وجدت، على المدى القصير. وأخيرا، تم وضع نموذج قياسي لتقدير العلاقة الاقتصادية بين متغيرات الدراسة .تشير نتائج الدراسة إلى أنه في حين كان عرض النقد غير مستقر عند المستوى، واستقر بعد اخذ الفرق الأول، فإن التضخم قد استقر عند المستوى. كما أشارت نتائج التكامل المشترك إلى عدم وجود عالقة سببية بين عرض النقد والرقم القياسي للأسعار في الأجل الطويل. أما نتائج سببية جرانجر فتظهر وجود سببية قصيرة الأجل باتجاه واحد تتجه من عرض النقد إلى الأسعار، وهذا يعني أن عرض النقد يسبب التضخم في الأردن وليس العكس. كما تشير نتائج تقدير النموذج القياسي إلى أن التغير في عرض النقد يؤثر بشكل معنوي على التغير في الأسعار .توصي الدراسة بضرورة إدارة التغيرات في عرض النقد بطريقة تحد من ارتفاع الأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتوصي أيضا بتطبيق نماذج الاقتصاد القياسي، بما في ذلك نموذج هذه الدراسة، في السيطرة على السيولة المحلية وسلوك الأسعار. وهناك ضرورة لإجراء مزيد من البحوث المتخصصة لتحليل أثر عرض النقد وآثاره المتبادلة على مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، والا سيما سعر الفائدة ومعدل الخصم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (حياوي، 2018) بعنوان:

قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق

هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة السببية بين تغير عرض النقد بمفهوميه الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد العراقي خلال المدة(1990-2015) ولغرض تحديد هذه العلاقة وطبيعتها التوازنية في المديين الطويل والقصير، تم استخدام سببية واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد تبين ومن خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقد بالمفهومين الضيق والواسع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية تتجه من عرض النقد الضيق والواسع الى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو ما ينطبق مع تحليل النقوديين في أن للنقود تأثير في النشاط الاقتصادي.

دراسة (عمارية والشارف، 2018) بعنوان:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الإيرادات، وقد تمّ استخدام مجموعة من المتغيرات - الجبائية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 بما يتوافق وواقع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على الدراسات التجريبية. توصلت الدراسة إلى أنّ هناك تأثير موجب لكل من نفقات التسيير؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سالب لنفقات التجهيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ فقد توصلت النتائج إلى أن هناك تأثير موجب ومعنوي لنفقات التجهيز؛ الإيرادات الجبائية؛ وتأثير سلبي وغير معنوي للنفقات التسيير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (الفواز، 2016) بعنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن (بيانات نصف سنوية للفترة (2000-2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وكذلك إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة 2000-2013، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني ونموه. وأظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي، وتدعم النتائج الحجة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يعزز قدرة التصنيع. إضافة إلى أن التصدير كان له تأثيراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية على النمو. أما التطور المالي الذي يقاس بنسبة M2/GDP له تأثير ضعيف على النمو على المدى الطويل ولم يكن له تأثير على المدى القصير، الأمر الذي قد يكون يعزى إلى هروب رؤوس الأموال العالية التي يولدها. وأوصت الدراسة العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لأن ذلك من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي في الأردن من خلال دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية والإسراع بحلها. والالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات العربية والأجنبية في المملكة خلال الفترة السابقة.

دراسة (توفيق،2016) بعنوان:

"أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2015) "

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحليل وقياس أثر متغيرات السياسة النقدية، وبالتالي تبين أن متغيرات السياسة النقدية لا تفسر التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر مما يدل على أنها تلعب دور ضعيف في النمو وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائر والذي يعتبر اقتصادا ريعيا معتمدا على تغيرات اسعار البترول.

دراسة (مراس، 2015) بعنوان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

تتناول هده الورقة دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية بناء نموذج تكامل متزامن للعلاقة التي تـربط الاسـتثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر .حيث من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

دراسة (السواعي، 2015) بعنوان:

أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي (الائتمان المحلي، والائتمان الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011. ويستند هذا التحليل إلى منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه Pesaran et al .(2001). وكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتحرير التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير وعلى المدى القصير.

وأبرزت هذه النتيجة أن تحرير التجارة لا يعزز النمو الاقتصادي. كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي كتحرير التجارة في المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (مشعل، 2014) بعنوان:

"أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن: دراسة قياسية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دلائل قياسية حول العلاقة بين النقو والإنتاج في الأردن. إن تحليل أثر عرض النقود الحقيقي على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار قد تم بالاستناد إلى متجهات الانحدار الذاتي. استخدمت الدراسة بيانات ربعية للفترة الزمنية 1990 إلى 2010، حيث أظهر اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. كما فحصت الدراسة علاقة جرانجر السببية بين المتغيرات، ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي، التي أظهرت وجود علاقة توازنيه أحادية الاتجاه، تسري من عرض النقد الحقيقي إلى الإنتاج الحقيقي، ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار. وهذه العلاقة السببية قد تأكدت أيضاً من خلال نتائج فحوصات تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل، فكان أبرز نتائج هذه الدراسة: اظهرت نتائج اختبار سببية غراينجر ضمن نموذج متجه الانحدار ووجود علاقة قصيرة الأجل وأحادية الاتجاه من عرض النقد الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة تبادلية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأجل القصير فقط، وأظهرت أيضاً نتائج تحليل مكونات التباين للعلاقة قصيرة الأجل أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان المسفر الأقوى للتغيرات في عرض النقد الحقيقي، في حين كان عرض النقد الحقيقي هو المسفر الأقوى للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (عزت،2014) بعنوان:

"انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في مصر و أثره على أداء الصادرات الصناعية: دراسة قياسيبة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الانحراف في سعر الصرف الحقيقي المتحقق عن مستواه التوازني خلال الأجل الطويل - حال وجوده - على تنافسية الصادرات الصناعية المصرية. وقد تم استخدام عدد من النماذج القياسية للفترة 1970-2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود هذا الانحراف. وكانت السمة الغالبة، وخاصةً، منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر هو تقييم العملة بأعلى من قيمتها over-valuation؛ وهو ما يتسق مع حالة غالبية الدول النامية. كما تأكد الأثر السلبي لوجود هذا الانحراف على تنافسية الصادرات الصناعية المصرية.

دراسة البطران (2013) بعنوان:

العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980_2010 م).

ترمي هذه الدراسة الى اختبار التأثيرات المتبادلة بين اللامساواة في توزيع الدخل ،التي تقاس بمعامل جيني ،والنمو الاقتصادي ،مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في مجموعة الدول المختارة للفترة (1980-2010) وذلك باستخدام اساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (panel data).

وقد بينت النتائج أَن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة لدراسة تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وانتهى تحليل هذا النموذج إلى أَن زيادةً عامل جيني بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة بمقدار 744$ أي أن لإرتفاع اللامساواة في توزيع الدخل أثار ايجابية على النمو الاقتصادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة الحمداني (2012)بعنوان:

العلاقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن .

هدفت الدراسة الى قياس تاثير العوامل المالية وغير المالية على النمو الاقتصادي في الاردن كما حاولت قياس اثر الائتمان الخاص على النمو ايضا.

من اجل تحقيق الاهداف والتي تلخصت بان السوق المصرفي الاردني يتسم بخصائص سوق المنافسة الاحتكارية كما وجد ان حصة القطاع الخاص المصرفي من القيمة المضافة ،وحصة الناتج المحلي الاجمالي من الائتمان الخاص تؤثر ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي .

اظهرت نتائج الدراسة ان هناك علاقات سلبية مع مؤشرات التبعية المالية ،والمنافسة والتركز المصرفي ،فقد اوضحت انه هناك علاقة سلبية بين هذه العلاقات التفاعليه (التبعية المالية مع المنافسة والائتمان المفتوح مع التبعية المالية)مع النمو الاقتصادي ،بينما العلاقات التفاعلية (الرسملة مع التبعية ورسملة السوق النقدي مع التبعية المالية) تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي .

دراسة (أبو دلو، 2012) بعنوان:

"أثر عرض النقد على الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن 1990- 2010".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر عرض النقد الحقيق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأردن، وذلك باستخدام بيانات ربعيه لمتغيرات الدراسة للفترة من عام 1990 إلى عام 2010م، واشتملت المتغيرات على عرض النقد الحقيقي بمفهومه الواسع (RM2)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)، ومستوى الأسعار (CPI)، ولتحقيق الهدف تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، بعد أن تم تطبيق كل من اختبار سكون السلاسل الزمنية (ADF)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي بين أن المتغيرات الدراسة غير مستقرة بمستوياتها، ولكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى لها، وأظهر اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co-integration test) عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر (Granger Causality Test) ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وجود علاقة توازنيه قصيرة الأجل وأحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيق ومستوى الأسعار، كما تم استخدام أداتين رئيستين للتحليل هما: تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل وتبين أن النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج الدراسات السابقة من حيث وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير.

دراسة (شواقفة، 2012) بعنوان:

"العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم "دراسة حالة الأردن للفترة (1970 – 2009)" "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقود والتضخم في الأردن خلال الفترة (1970 – 2009). نظرياً، انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين: الأولى هي فرضية فريدمان القائلة بأن التضخم عبارة عن ظاهرة نقدية، أما الثانية فتنص على أن عجز الموازنة الحكومية قد يكون تضخمياً إذا تم تمويله من خلال خلق النقود (أو ما يعرف بتنقيد العجز (deficit monetization))، في حين أن العجز المموّل بإصدار الأوراق المالية الحكومية ليس بالضرورة كذلك، ويعتمد في كونه تضخمياً على توجهات السلطة النقدية وأهدافها المتوخاة. ولفحص طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، في الأجلين الطويل والقصير، استخدام الباحث اختبار سببية قرينجر (Granger Causality test) وتحليل التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدلائل الإحصائية تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من عجز الموازنة وعرض النقود إلى أسعار المستهلك وأخرى تتجه من عجز الموازنة وأسعار المستهلك إلى عرض النقود. وأخيراً لا وجود لعلاقة سببية طويلة الأجل تتجه من أسعار المستهلك وعرض النقود إلى عجز الموازنة. أما في الأجل القصير، بعكس الطويل، فقد وجد بأن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (وبالتالي التضخم) لا يتأثر بعرض النقود وعجز الموازنة. كما وجد بأن التغيرات في عجز الموازنة لا يتم تمويلها (في الأجل القصير) من خلال خلق النقود (تنقيد العجز)، ولكن بوسائل أخرى.

دراسة عباس (2011)بعنوان:

النمو الاقتصادي والمؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة تطور معدلات النمو في الاقتصاد العراقي عن طريق الاعتماد على الاسلوب التحليلي الوصفي والكمي بما يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة. وحاولت الدراسة الوقوف على اسباب انخفاض وتذبذب معدلات هذا النمو في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث.

وقد قامت بدراسة المتطلبات والسبل الممكنة لزيادة معدلات النمو في المستقبل. الان ان هذا النمو في الاقتصاد كان لديه معوقات وهي عدم فاعلية السياسات الاستثمارية المطبقة في تحقيق ذلك القدر من التراكم الرأسمالي الذي يحقق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه. هناك اختلال واضح في العلاقة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب. ومن اجل تحقيق اهداف النمو يجب الاخذ بنظر الاعتبار العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) والسياحة في الناتج المحلي الاجمالي خصوصا وان هناك امكانيات مادية وبشرية في العراق متوفرة لأجل ذلك ، وتمركز الموارد الاقتصادية واساليب التخطيط الجيدة من اجل تحقيق تلك الغاية في رفع معدلات النمو.

وقد اوصت الدراسة على ضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لتأخذ بنظر الاعتبار الاثار الاجتماعية والسياسية للمتغيرين في محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية

دراسة (Priyankara,2018) بعنوان:

Services Exports and Economic Growth in Sri Lanka: An Anatomy of GDP Components

خدمات الصادرات والنمو الاقتصادي في سريلانكا: تشريح مكونات الناتج المحلي الإجمالي

هدفت هذه الدراسة العلاقة السببية ليس فقط بين صادرات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي ولكن أيضا بين صادرات الخدمات ومكونات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لسريلانكا من عام 1981 إلى عام 2013. وتظهر النتائج أن (1) فرضية النمو التي تقوده الصادرات صادرات الخدمات في سريلانكا، و (2) وجود سببية أحادية الاتجاه من صادرات الخدمات إلى الاستهلاك المنزلي، وتأثير التغذية المرتجعة لصادرات الخدمات على تكوين رأس المال الإجمالي والسببية أحادية الاتجاه من الإنفاق الحكومي إلى صادرات الخدمات. إن القناة السببية لصادرات الخدمات التي تسبب النمو الاقتصادي من خلال تكوين رأس المال الإجمالي تدعم نظرية النمو الاقتصادي الحالية تجريبيا. لذلك، يحتاج النمو الاقتصادي الناجح والمستدام لسريلانكا إلى المزيد من توزيع الأرباح من صادرات الخدمات نحو تكوين رأس المال الإجمالي.

دراسة (Chany and Fru,2014)

A Study on Inequality and Economic Growth; Empirical Evidence from The south African Development Community.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة عن اللامساواة والنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من منظمة التطوير ، دول جنوب أفريقيا .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة وتطوير الاقتصاديات التي تنتمي الى منظمة دول جنوب افريقيا (SADC) وذلك من خلال ايجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية لاقتصاديات تلك الدول لفترات زمنية ما بين 1995و2010 ، واظهرت نتائج هذه الدراسة ان هناك عوامل ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في بلدان هذه المنظمة وان اكثر هذه العوامل تأثيراً هي، اللامساواة في توزيع الدخل، ومعدلات الصرف للعملات، اما العامل الاكثر الذي كان له تأثيراً ايجابياً في النمو الاقتصادي لدول المنظمة هو ريع التعدين في الاراضي الجديدة .

دراسة (Fawaz ,and others,2014)

A refinement of the relationship between economic growth and income inequality.

تحسين العلاقة ما بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة العلاقة ما بين النمو الاقتصادي واللامساواة في توزيع الدخل للفترة ما بين 1960 و2010 لمجموعة من الدول في العالم، وقد استخدمت البيانات لتلك الدول من تقارير البنك الدولي حيث تم تصنيف الدول واقتصاداتها الى دول ذات دخل منخفض ودول ذات دخل مرتفع او دول فقيرة ودول غنيه، واقد استخدم الباحثون في منهجية الدراسة الى تعبئة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج اسمه (GMM) وهي طريقة لتحليل البيانات الانية ل 50 دولة ذات دخل منخفض و51 دولة ذات دخل مرتفع.

واظهرت النتائج ان هناك علاقة سلبية بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في البدان ذات الدخل المنخفض، وعلاقة ايجابية بين اللامسواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما ان هناك علاقة معنوية ايجابية بين اللامسواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الازمنة و الفترات القصيرة والمتوسطة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (Pandey, R. 2013): هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر سعر الصرف على الصادرات الهندية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى تحسن الصادرات الهنديّة مع زيادة سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة قيمة المستوردات، والسبب في ذلك يعود على أن زيادة الدخل من الصادرات تؤدي إلى زيادة الطَّلب على المستوردات؛ مما يعمل على رفع الأسعار النسبية للمستوردات وبالتالي زيادة قيمتها.

دراسة (Shaheen et al. 2013) بعنوان: أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1975-2010.

هدفت إلى أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1975-2010 باستخدام منهجية johensen للتكامل المشترك للعلاقة طويلة المدى التي وضعها (Johensen & Jeslius, 1990) وبينت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة وإجمالي تطوين رأس المال الثابت لهما تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين كان أثر الاستثمار المباشر الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي سلبياً.

دراسة (Olaiya and Ammasona, 2011)) بعنوان "أثر سياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا للفترة من عام 1968م إلى عام 2009".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا للفترة من عام 1968 الى عام 2009، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى التقليدية (OLS)، قد تم توظيف عرض النقد (M2) وسعر الفائدة لتمثيل السياسة النقدية كانت متماشية مع مختلف الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية والسياسية، وهذا أدى إلى تحسين المستمر للاقتصاد النيجيري خلال السنوات محل الدراسة. وإلى أن تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف والمعروض من النقود كان قوياً، في حين لوحظ أن سياسة النقدية كانت قادرة على تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي خلال سنوات الدراسة دون الحاجة إلى الإفراط في الإنفاق الحكومي، وإلى أنه من الأفضل توحيد السياسات النقدية والمالية في البلاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لاحظ الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

انفردت الدراسة الحالية بأنها جمعت بين نمو النقد والنمو الاقتصادي؛ إذ أن الدراسات السابقة تناولت أحد المتغيرين بدون الآخر.

اختلفت الدراسة الحالية عن غالبية الدراسات الحسابية بأنها إجريت على الاقتصاد الأردني؛ إذ تعد الدراسة الحالية الوحيدة (وفقا لمعلومات الباحث) التي تناولت الأثر المباشر لنمو النقد على النمو الاقتصادي الأردني.

اختلفت الدراسة الحالية مع مجمل الدراسات السابقة من خلال الفترة الزمنية.

التطور المالي والاقتصادي في الأردن

تلبية لأحد أهم المتطلبات الرئيسية للتحول نحو اقتصادات السوق الحر تبنى الأردن برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كوسيلة لإزالة الاختلالات الهيكيلية، وإعادة التوازن الداخلي والخارجي إلى الاقتصاد، ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي من دون تضخم، وطبق الأردن ثلاث مراحل من برامج التصحيح الاقتصادي بدأت في عام 1989 وانتهت في عام 2004، أسفرت برامج التصحيح الاقتصادي عن جملة من النتائج الإيجابية منها: السيطرة على التضخم عند حدود (4.4%) سنوياً خلال الفترة 1997/91، والسيطرة على عجز الموازنة عند حدود (5%) من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء عام 1998، حيث يقدر بحدود 8.5%)، وتحسين وضع المدفوعات، وميزان الحساب الجاري الذي شهد فائضاً خلال عام 1997 لأول مرة منذ سنوات عديدة، وإعادة بناء الاحتياطي من العملات الأجنبية عند مستويات تكفي لتغطية مستوردات ما يزيد على أربعة أشهر، واستقرار أسعار صرف الدينار، وتراجع المديونية الداخلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (من 27.5% في عام 1994 إلى 18.3% في عام 1997) (تقرير وزارة المالية الأردنية، 1998).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما طبق الأردن برنامج الخصخصة الذي كان يسير بخط متوازي مع برامج الإصلاح الاقتصادي السابق ذكرها كجزء من الإصلاح الهيكلي لمؤسسات القطاع العام وتفعيل دور القطاع الخاص، حيث تم استخدام عوائد الخصخصة في معالجة موضوع العاملين في المؤسسات التي تم خصخصتها من خلال دفع التعويضات المستحقة لهم، وتدريبهم أو إعادة تدريبهم وتأهيلهم وإيجاد فرص عمل لهم، وتمكين الحكومة من سداد الديون التي تتحملها بالنيابة عن المؤسسات العامة التي تم خصخصتها، وتمويل الاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها (تقرير وزارة المالية الأردنية، 1998).

كما شرع الأردن في اتخاذ جميع الاجراءات، ووضع الأنظمة والقوانين لرفع مستوى التطور المالي، وتحرير القيود التي من شأنها الحد من تدفق رؤوس الأموال الداخلية والخارجية نحو الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الأردني، ووضع الأنظمة والتشريعات التي تساهم في رفع كفاءة الوساطات والتطور المالي، وتهيئة المناخ الملائم الذي يساهم في إنجاحها، وتطوير سوق رأس المال وسوق السندات في الأردن (عقل، 1999).

يلعب التطور المالي دوراً مهماً في تخفيض درجة المخاطر، حيث يجعل الاقتصاد أكثر منعة وأقل عرضة للمخاطر الخارجية، ويزيد كم قدرة الأفراد والعائلات على الحصول على خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم ويساعد على تخفيض نسبة الفقر والبطالة. ولتحقيق التطور المالي يجب أن يكون معدل النمو في القطاع المالي أكبر من معدل النمو في القطاع الحقيقي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثبتت البيانات المستقاة من بيانات البنك المركزي الأردني ودائرة الاحصاءات العامة (الأردن) زيادة الإدخارات المحشدة في الاقتصاد من قبل الجهاز المالي والمصرفي، وأن هناك نمواً مطرداً في مؤشرات درجة انتشار النقد في الاقتصاد كنسبة النقد المتداول (CC) إلى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) إلى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة شبه النقد (QM) إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر النقد بمفهومه الواسع (M2) إلى الناتج المحلي الاجمالي. كذلك أظهرت البيانات أن نسبة إجمالي الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي تزايدت بشكل مطرد، وهذا يعكس دور القطاع الماي في الاستثمار، ويشير إلى التطور المالي في الجهاز المالي والمصرفي.

تستخدم نسبة إجمالي الأصول المجمعة في الجهاز المالي والمصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور المالي، وقد أظهرت البيانات نمواً مطرداً لهذه النسبة بلغ خلال فترة الدراسة ككل (59.07%)، مما يعني أن التطورات المالية حققت معدلات نمو تجاوزت معدلات النمو في التطورات الحقيقية التي بلغت (5.47) للفترة نفسها، كما بلغت نسبة صافي الإصدارات في فترات الدراسة (0.97)، وتشير هذه النسبة إلى وجود تطور مالي في الجهاز المالي والمصرفي. كما بلغت نسبة مرونة الدخل لصافي الإصدارات أكثر من واحد صحيح، وتشير زيادة نسبة مرونة الدخل عن قيمة واحد صحيح إلى وجود تطور مالي في الجهاز المالي والمصرفي. (البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة).

كما حققت الأصول المالية، كعرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) الذي يعكس وظيفة النقد كوسيلة للدفع، ودرجة انتشار النقد في الاقتصاد وعرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)، وشبه النقد (QM)، وهذان المؤشران يعطيان دلالة على زيادة الادخارات المحشدة في الاقتصاد من قبل الجهاز المالي والمصرفي، وقد بلغت معدلات النمو بالقيم الإسمية لجميع فترات الدراسة بلغت (12.91)، (10.02)، (12.80)، (15.42) على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حقق الأردن معدلات نمو حقيقية في الاقتصاد خلال فترة الدراسة وبمعدل وسطي طيلة فترة الدراسة بلغت (5.47)، وهذا يعكس معدلات نمو حقيقية في الاقتصاد، وحققت نسبة نمو الودائع التي تعكس زيادة نسبة الادخارات الناتجة عن تزايد الدخل نمواً إجمالياً لجميع فترات الدراسة بلغ (12.29%). وحققت نسبة نمو الودائع للقطاع الخاص نمواً إجمالياً لجميع فترات الدراسة بلغ (12.14) لجميع فترات الدراسة. وسجلت درجة تمويل المخرات لجميع فترات الدراسة نسبة (137.7). وبلغت درجة تمويل المدخرات من إجمالي ودائع القطاع الخاص لجميع فترات الدراسة نسبة نمو وصلت إلى (118.83).

ويجد الباحث او الدارس لهذه الرسالة البيانات الخاصة بجانبي عرض النقد والنمو الاقتصادي في الأردن لفترة الدراسة (1993-2017) مبينة في ملحق الدراسة علما أن هذه البيانات هي بيانات رسمية منشورة ومشار لمصدرها في الملحق واعتمدت في التحليل لهذه الرسالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج المناسب الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلـوب الدراســة:

من خلال الاطلاع على الدراســـات السابقـــة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمـية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج بالاعتماد على المسح الشامل.

الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

اختبار جذر الوحدة:((Unit Root

قام الباحث باختبار الاستقرار(Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية(جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكى فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988).

اختبار ديكى فوللر المركب:-

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ .(الرشيد، محمود2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification -3)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن ADFوDF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

اختبار التكامل المشترك: (Cointegration Test)

تحليل التكامل المشترك يقدم دعماً للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، إضافة على ذلك فإنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالثبات.

إذن فإن التكامل المشترك تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (X1Y1) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيها ثابتة عبر الزمن، حيث إن العلاقات الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بتقييم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة، وتتطلب حدوثه ان تكون السلسلتين متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، والبواقي الناجمة عن تقديم العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير. ولإجراء هذا الاختبار يجب أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة جميعها متكاملة من نفس الرتبة. ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود أو اقل من متجهات التكامل المشترك، وقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين r لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما كالتالي:

Trace Test:

$$\lambda \text{ Trace } (r) = - T \sum_{r+1}^{P} \text{In } (1 - \lambda i)$$

Maximal Eigen Value Test:

$$\lambda \text{ max } (r, r+1) = - T \text{ Ln } (1 - \lambda r+1)$$

حيث :

T : عدد المشاهدات.T

P: عدد المتغيرات.P

λ : القيم المقدرة لخصائص الجذور (قيم إيجن المحسوبة).

R : عدد متجهات التكامل المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المقدمـــة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قام الباحث باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)(1)،(Plosser& Nelson)(2)(Yule)(3)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية

---

[1]-Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends , Journal of »AmericanStatistical Association, Vol. 83, 1988.

[2]-NelsonC., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some , Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.»Evidence and Implications

[3]-Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A , Journal of the RoyalStatistical Society, Vol. »Study in Sampling and the Nature of Time-Series 89, 1926.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة. استنادا لدراسة (Mamta،2004)(4) الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، لذا سيتم إجراء اختبار(PP) Phillips perron والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت .

الجدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF		PP	
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى
Eg	-4.72 (-2.99)	-1.52 (-2.99)	-4.55 (-2.99)	-1.40 (-2.99)
M2	-3.311 (-2.99)	0.558 (-2.99)	-3.268 (-2.99)	0.339 (-2.99)

الأرقام بين القوسين تمثل القيمة الجدولية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

[4]-MamtaChowdhury, 2004, «Currency Crisis and Stock Prices in East Asian , School of Economics and Finance, »Countries:anApplicatin of Cointegratin Granger Causality Working paper series, N°2004/01.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1) تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات المستوى

	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	2	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار(ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.(5)

اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة ، وبعد معرفة هذه الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات. من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Juselius and Johansen الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة(FIML) Full Information Maximum Likelihood التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_o + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

تشير(Π) إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار لرتبة هذه المصفوفة بالرمز r. حيث تحدد r عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة $0 \prec r \prec 1$ فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتي (α،β') ، أي $\Pi = \alpha \beta'$ و تمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل،التي يفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى ولهذا يتم استخدام قيم الفروق الأول لهذه المتغيرات في نموذج VAR بينما β' تمثل مبدلة المصفوفة β في حين α تمثل مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ

[5]-خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص199.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة فيJohansen and Juselius عند مستوى معنوية معين فإذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدولية ، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنى أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل . ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) اختبار التكامل المشترك

		Date: 12/01/18 Time: 09:50		
		Sample (adjusted): 1997 2017		
	Included observations: 21 after adjustments			
	Trend assumption: Linear deterministic trend			
			Series: M2 EG	
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.5757	15.49471	7.016742	0.278015	None
0.6748	3.841466	0.175983	0.008345	At most 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
	**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values			
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.5081	14.26460	6.840759	0.278015	None
0.6748	3.841466	0.175983	0.008345	At most 1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

تشير نتائج الجدول (3) إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنوية (5%) ، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة (H1) والدالة على عدم وجود تكامل مشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد فترات الإبطاء المثلى:VAR Lag Order Selection Criteria

من خلال هذا الاختبار تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في نموذج (VAR) والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين SC،AIC لمتغيرات الدراسة (m2،eg)، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول (4) :

الجدول (4) نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR)

				VAR Lag Order Selection Criteria		
				Endogenous variables: EG M2		
				Exogenous variables: C		
				Date: 12/01/18 Time: 15:25		
					Sample: 1993 2017	
				Included observations: 21		
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
14.33455	14.41244	14.31296	5638.396	NA	-148.2861	0
8.699078*	8.932745*	8.634310*	19.34611*	109.0729*	-84.66026	1
9.040858	9.430303	8.932911	26.46418	1.317617	-83.79557	2
9.421342	9.966565	9.270217	38.37567	0.611059	-83.33728	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9.529429	10.23043	9.335125	43.71392	3.792531	-80.01881	4
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

لقد تم اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ ، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة كل المؤشرات أن عدد فترات التباطؤ المثلى 1.

كما يتضح من الشكل (5) أن النموذج المقدّر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار(VAR satisfies the stability condition.)، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (5) اختبار شروط الاستقرار

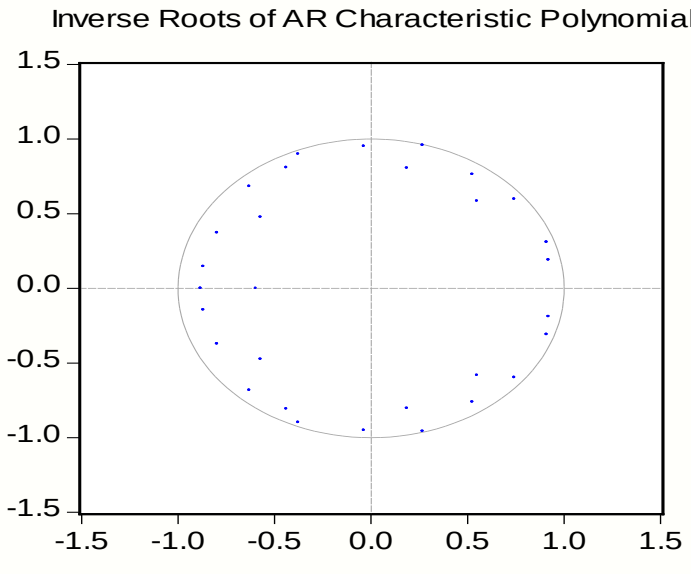

كما تم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (VAR Granger Causality) والتي تتضح نتائجه في الجدول (5):

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات (VAR)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 12/01/18 Time: 09:47			
Sample: 1993 2017	Sample: 1993 2017		
0.1522	2.09380	23	EG does not Granger Cause M2
0.0370	4.84300		M2 does not Granger Cause EG

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وانطلاقا من قيمة الاحتمالية التي كانت أصغر من مستوى معنوية 5%، يتم رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية من نمو النقد إلى النمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى نمو النقد.

اختبار التوزيع الطبيعي

يبين جدول(6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء ، ويتبين من النتائج ومن خلال قيمة Jarque-Bera ومعنويتها (0.86، 0.89 ، 0.97) وهذه القيم اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بان الأخطاء تتوزع طبيعياً.

جدول(6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

		VAR Residual Normality Tests		
	Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
	Null Hypothesis: residuals are multivariate normal			
		Date: 12/01/18 Time: 15:26		
			Sample: 1993 2017	
Prob.	Df	Chi-sq	Skewness	Component
0.6789	1	0.171318	0.128760	1
0.6695	1	0.182242	-0.132802	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Joint		0.353560	2	0.8380
Component	Kurtosis	Chi-sq	Df	Prob.
1	3.221189	0.126388	1	0.7222
2	2.883753	0.034910	1	0.8518
Joint		0.161298	2	0.9225
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.297706	2	0.8617	
2	0.217152	2	0.8971	
Joint	0.514858	4	0.9720	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

اختبار الارتباط الذاتي

يتبين من نتائج جدول(7) ومن خلال اختبار LM-Stat عند فترات الإبطاء 1,2,3,4 ومن خلال قيمة المعنوية لفترات الإبطاء الثلاثة (0.73، 0.77 ، 0.09 ، 0.08) وهذه القيم اكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 12/01/18 Time: 15:26		
	Sample: 1993 2017	
Included observations: 21		
Prob	LM-Stat	Lags
0.7331	2.014278	1
0.7747	1.220520	2
0.0939	1.42400	3
0.0866	8.139804	4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار تجانس التباين

يبن الجدول(8) نتائج اختبار تجانس التباين ويتبين من خلال اختبار كاي تربيع وقيمة المعنوية (0.679) وهي اكبر من5% وبالتالي نقبل فرضية العدم بتجانس تباين الأخطاء.

جدول(8) نتائج اختبار تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
			Date: 12/01/18 Time: 15:27		
				Sample: 1993 2017	
			Included observations: 21		
			Prob.	Df	Chi-sq
			0.6793	48	42.95226
Prob.	Chi-sq(16)	Prob.	F(16,4)	R-squared	Dependent
0.4032	16.73095	0.5737	0.979781	0.796712	res1*res1
0.6814	12.88147	0.9180	0.396669	0.613403	res2*res2
0.8110	10.97475	0.9732	0.273678	0.522607	res2*res1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل الانحدار البسيط

نتائج اختبار الانحدار

نموذج الدراسة :

$$Eg = B0 + B1m2 + \varepsilon \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

Eg : النمو الاقتصادي

m2 : نمو النقد

ε : حد الخطأ

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الانحدار البسيط

ويتبين من خلال الجدول (9) ما يلي:

وجود تأثير معنوي لنمو النقد على النمو الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.47، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نمو النقد يودي إلى 0.47% من التغير في النمو الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنمو النقد على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha. \leq 0.05$) لنمو النقد على النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بلغت قيمة معامل التحديد R2 0.20 أي إن 0.20 من التغيرات في المتغير التابع(النمو الاقتصادي) تعزى إلى نمو النقد، كما بلغت احتمالية إحصائية إل F (0.0138) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول(9) نتائج الانحدار البسيط

		Dependent Variable: EG		
		Method: Least Squares		
		Date: 12/04/18 Time: 17:09		
		Sample: 1993 2017		
		Included observations: 25		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4378	0.610407	1.9831	1.2105	C
0.0138	4.428654	0.13771	0.47216	M2
8.702117	F-statistic		0.205132	R-squared
0.013817	Prob(F-statistic)		0.176225	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج :

تبين من النتائج ما يلي:

عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنوية (5%)، وذلك حسب (Max Eigen Value Test), (Trace Test) ولذلك نرفض الفرضية العدمية (H0) وتقبل الفرضية البديلة (H1) والدالة على عدم وجود تكامل مشترك.

أن النموذج المقدّر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار(.VAR satisfies the stability condition)، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

وجود علاقة سببية من نمو النقد إلى النمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى نمو النقد، ووفقًا للنظرية الاقتصادية، فإن مستوى النشاط الاقتصادي مقاسًا بالناتج القومي الإجمالي الحقيقي يتأثر بالسياسة النقدية من خلال مضاعف هذه السياسة .كما أن هناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تظهر العلاقة السببية بين التطور النقدي وتطور القطاع المالي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى . ومن هذه الدراسات والتي أثبتت بأن التطور المالي على علاقة موجبة مع نمو الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد دراسة (Gurley J.G. et. 1955) (Goldsmith R.W., 1969).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود تأثير معنوي لنمو النقد على النمو الاقتصادي حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.47، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في نمو النقد يودي إلى 0.47% من التغير في النمو الاقتصادي، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنمو النقد على النمو الاقتصادي، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنمو النقد على النمو الاقتصادي ، ومن الدراسات التي أثبتت بأن التطور المالي على علاقة موجبة مع نمو الناتج المحلي الحقيقي لكل فرد دراسة (Gurley J.G. et. 1955) ,(Goldsmith R.W., 1969).

كما بلغت قيمة معامل التحديد R2 0.20 أي إن 0.20 من التغيرات في المتغير التابع(النمو الاقتصادي) تعزى إلى نمو النقد، كما بلغت احتمالية إحصائية إل F (0.0138) مما يشير إلى صلاحية النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني.

تفعيل نظام الرقابة بشكل جدي ونظام التفتيش.

إنشاء صناعات تعتمد على المواد الأولية المحلية، بما يسهم بتحويل الاقتصاد الأردني الى اقتصاد إنتاج، ويوفر للخزينة مردودا مناسبا يسهم في معالجة العجز المتصاعد، ويوفر فرص عمل لمواجهة البطالة

طرح برامج اقتصادية وطنية تهدف الى توفير فرص العمل في مختلف القطاعات، والعمل على جذب رأس المال الوطني والعربي والاسلامي، من خلال ايجاد بيئة استثمارية تتوفر فيها الشفافية والتسهيلات الإدارية، التي تكفل مزيدا من التسهيلات، بما في ذلك اعفاء مدخلات الانتاج من الرسوم والضرائب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية:

ابو احمد، صاحب. (2015). توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ، ع(23)، العراق .

د. زياد محمد زريقات (2015)ز تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة من (2009-1980)

أبو دلو، عماد محمد عايد.(2012). أثر عرض النقد على الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن 1990- 2010، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

بخيت، حيدر نعمة.(2011). أثر عرض النقدM1 على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة من 1980-1995، مجلة دراسات الكوفة، العراق.

البطران، مصطفى.(2013). العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول للفترة من (1980-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

توفيق، مزيان محمد.(2016). أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2015، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية- مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ع7.

الجنابي، هيثم عبد القادر.(2015). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع(46)، العراق.

حشيش، أحمد .(2004). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.

الحمداني، شيرين والبطاينة، عبدالكريم .(2012). العلاقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 30(2)، بغداد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حياوي، كلثوم عبدالقادر .(2018). قياس وتحليل العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للعراق، حالة دراسية للفترة (1990-2015)، استعراض الاستراتيجية والتطوير. jan 2018، Issue 14، p 308-329.

خيكاني، نزار كاظم، موسوي، حيدر يوسف.(2013). السياسات الاقتصادية : الاطار ولعام، واثرها في السوق المالي والمتغيرات الاقتصاد الكلي، عمان: دار اليازوري،

راضي، محمد السيد.(2017). الاقتصاد الكلي، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

الزرري، عبد النافع، بطارسة، عاطف.(2015). اثر الانفاق الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة (1990-2012)، مجلة جامعة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 17(2).

الزعبي، وائل محمد .(2004). آثار السياسة النقدية المتوقعة وغير المتوقعة على الأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردني، عمان، الأردن.

سراج، وهيبة .(2016). هيكل توزيع الدخل واثره على زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر في الجزائر- دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسينة بوعلي، الجزائر.

السريتي، السيد محمد أحمد.(2011). النظرية الاقتصادية المتقدمة : (جزئية وكلية)، القاهرة: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.

سكيك، مصطفى.(2015). محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995-2013، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

السواعي، خالد مرعي. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 2(1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشمري، ناظم نور. (2002). النقود والمصارف والنظرية النقدية، الأردن: دار زهران للطباعة والنشر.

طوروس، وديع.(2010). الاقتصاد الكلي، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.

عباس، محمد جاسم.(2011). النمو الاقتصادي-المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي للفتره (1970-2008)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع(27)، العراق.

عبد الحميد، عبد المطلب.(2010). الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

عجمية، محمد .(2000). التنمية الاقتصادية مفهومها ونظرياتها وسياساتها، مصر: الدار الجامعية.

عزت، أحمد.(2014). انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازن ي في مصر وأثره على أداء الصادرات الصناعية: دراسة قياسية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، 28(3)، 213 - 264.

عليان، ربحي.(2010). اقتصاد المعلومات، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عمارة، رانيا محمود.(2016). مبادئ علم الاقتصاد، مصر: مركز الدارسات العربية.

عمارية، مكي؛ الشارف، عتو .(2018). دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتطوير، (1) 14، 136-160.

عنانزه، عز الدين نايف؛ بطارسه، عاطف عيسى.(2017) . العلاقة ما بين متغيرات الاقتصاد الكلي وعوائد مؤشر سوق عمان المالي ، المجلة العربية للإدارة، 37(2)، 91-109.

العيسى، نزار؛ قطب، إبراهيم.(2006). الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، عمان: دار الحامد.

الغزو، حسين أحمد الحسين.(2017). النظرية الاقتصادية الكلية : الفكر والسياسات، إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغولي، أسامة .(2003). مبادئ الاقتصاد النقدي، مصر: الدار الجامعية.

الفواز، تركي مجحم .(2016). الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن (بيانات نصف سنوية للفترة (2000-2013)، مجلة الدراسات العلوم الإدارية، 2(43)، 617-627.

القصاص، جلال جويدة.(2011). مبادئ الإقتصاد الكلي، الإسكندرية: الدار الجامعية.

مجيد، ضياء .(2002). الاقتصاد النقدي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

مراس، محمد. (2015). قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع(2).

المسعودي، توفيق عباس عبد عون.(2010). دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء في العراق دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، 7(26) .

مشعل، زكية أحمد .(2014). أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، ع(2)، الجامعة الأردنية، الأردن.

مصطفى، أحمد .(2000). النقد والتوازن الاقتصادي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.

ملاك، وسام .(2000). النقود والمصارف والنظرية النقدية، لبنان: دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع.

الناقة، احمد أبو الفتوح. (2003). نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية – مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

اليلف، خالد؛ شحاتيت، محمد؛ الطيب، سعود.(2018). العلاقة بين العرض النقدي والتضخم: تحليل اقتصادي للاقتصاد الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والدراسات الإدارية، 26 (1)، 62-78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

Alakaly, Faiyq .(2011)." Labor Migration Works Remittances Economic Activity , New Instrumental Variable for the Effect of Remittances in Jordan " , Social science Journal , Al yamamah University, 28(3).

Catalano , T, Leise T, and paff .J Tomas.(2015). " Measuring Resource Inequality : The Gini Coefficient ", Numeracy : 12(2) , Article 4.

Chany and Fru.(2014)." A Study on Inequality and Economic Growth; Empirical Evidence from The south African Development Community". 45(120).

Dicky and Fuller.(1979). Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root , journal of American statistical Association , 74,pp. 427-431.

Dicky and Fuller.(1981). likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root , Economtrica , 49,4,pp.1057.

Ditimi, Amassoma, Nwosa P.I., and S.A. Olaiya. (2011). AnAppraisal of Monetary Policy and Its Effect on Macroeconomic Stabilization in NIGERIA. Journal ofEmerging Trends in Economics and Management Sciences JETEMS. 2 (3): 232-237

Fawaz ,and others.(2014)." A refinement of the relationship between economic growth and income inequality " .

Fine, B.(2016). Macroeconomics : A Critical Companion [Place of publication not identified] : Pluto Press. 2016. EBook

Green, W.H. (2003). Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall: Upper Saddle River, New Jersey.

Hassine , Nadia Belhaj .(2014). Economic Inequality in The Arab Region, The world Bank Africa Region , vol 31, ISS 53.

Johansen.(1995). Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models (New York: Oxford University Press).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Oxelheim, Lars .(2008). Corporate decision-making with macroeconomic uncertainty performance and risk management / Lars Oxelheim, Clas Wihlborg. Oxford University Press, Oxford ; New York .

Pandey, R. (2013). “Trade Elasticities And March All-Lerner Condition For India”, Global Journal Of Management And Business Studies, Issn 2248-9878, 3(4): 423-428.

Phillips, P.C. and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrica, 75, 335-346.

Popescu, Gheorghe.(2013). Macroeconomics, New York: Addleton Academic Publishers. 2013. eBook.

Priyankara, EAC.(2018). Services Exports and Economic Growth in Sri Lanka: An Anatomy of GDP Components. Global Journal of economic & Business (GJEB). Aug2018, 5(1), p96-108.

Shaheen, Salma; Mahnaz Muhammad Ali; Amina Kauser and Faqiha Bashir Ahmed (2013), Impact of Trade Liberalization on Economic growth in Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research In Business, 5 (5): 228-240.

Sharma, R; Bardhan, S.(2018). Stock Market Development And Economic Growth: Evidence From Bootstrap Panel Granger Causality Test. Journal Of Economic Development, 43 (3), P57-83.

Wolnicki. (2006). Jobless Growth A new Challenge For The Transition Economy of Poland, International Journal of SocialEconomics, 28(5).

Yu – Hsing. (2005). Economic Growth and Income The Case of The USA. International Journal of Social Economics, 32(7).

www.manaraa.com